دراسات ادارية المجلد الثاني / العدد الرابع / اب ٢٠٠٨ ص ص ١-٥٧ (١)

مؤشرات ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في كليات الاقتصاد والعلوم الادارية في مجموعة من الجامعات الاردنية العامة والخاصة .

" بحث تحليلي "

الدكتور ابراهيم جهاد ابراهيم العكيدي*

الخلاصة

الغرض البحث تطوير أهداف وخطط عمل قابلة للتنفيذ، تساعد الدولة في الاقتصاد في الموارد المصروفة على التعليم، وتحقيق مخرجات طلابية بمستوى جودة وكفاءة عاليتين.

أجريت الدراسة في مجموعة من الجامعات الأردنية ذات التخصص الاقتصادي والإداري، واستندت الدراسة إلى فرضية رئيسة مفادها (كلما تم الالتزام بمؤشرات مدخلات التعليم العالي اثر ذلك في ضمان جودة مخرجات التعليم العالي ومقوماتها)..، وطورت لأغراض جمع البيانات مجموعة من الجداول التي تتناول الموضوعات المتعلقة بإثبات الفرضيات، وتوصل الباحث إلى مجموعة استنتاجات من أهمها الاهتمام بالموازنة بين نصاب التدريسي ومرتبته العلمية، وأهمية العمل التعاوني الجامعي في نجاح العملية التعليمية

Abstract

This research aims at developing applicable work goals and plans that help the state in economic of resources expensed on education and the establishment of students outputs in level of high quality and efficiency.

This study has done in a group of Jordanian universities which has managerial and economic specialist. The study supported at main hypotheses which say (as obligation in the indicators of higher education inputs is done, it effects the assurance of quality of higher

* استاذ مساعد / قسم ادارة الاعمال/ كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

education inputs and its components). More over the study is developed for the purpose of collecting the data group of tables which handle subjects of proving the hypotheses .The researcher has arrived to a collection of conclusions the more important of which is the considering of the budget between the master and scientific vocation and the importance of academic cooperative work in the success of the educational process.

المقـــــدمة:

لعل الاهتمام بمؤشرات أو أسس ضمان جودة مخرجات التعليم بصفة عامة ، والتعليم العالي بصفة خاصة ومقوماتها ، هو السبب الرئيس في اتخاذ قرار الخوض في موضوع هذا البحث ، ذلك أن النظرة السائدة الان الى التعليم ، هي النظرة ألية بوصفه سلعة ، كغيرة من السلع ، لابد من أن ينافس ، وان يسعى الى ارضاء زبائنه الذين يتمثلون في اطراف ثلاثة هي : الطلاب ، المجتمع والدولة . الطلاب يرغبون في الحصول على افضل المؤهلات كي تساعدهم على اقتناص الفرص الوظيفية التي بدأت تشح نتيجة تزايد أعداد الخريجين من ناحية ، وضعف مستواهم من ناحية أخرى ، فضلاً عن اننا نعيش عصر العولمة بتداعياته السريعة المتلاحقة ، التي تفرض على كل دولة ان تسعى لتأهيل خريجيها ، بما يتناسب و معايير عالمية تمكن الخريج من العمل خارج حدود مجتمعه المحلي .

أما المجتمع فيتمثل بأولياء أمور الطلبة وهؤلاء يتطلعون دائماً الى الافضل ، من حيث تأهيل أبنائهم وخصوصا اذا كانوا في مجتمعات لا يتوافر فيها للتعليم العالي الدعم الحكومي أما الدولة فهي تتطلع الى مخرجات تعليم عالي في مستوى متميز وذلك للأعتبارات الأتية :

أولا:لتبرير ما تصرفه الدولة من موارد مالية وتحقيق عائد من اتفاقها على التعليم العالي .

ثانياً: نظراً لأن الدولة في اغلب الاقطار هي المسؤولة عن الخطط ، وهي غالباً ما تكون خططاً خمسية ، فأن تخطيط أهداف التعليم العالي من خلال تلك الخطط ، هو المطلب الرئيس لدفع التقدم في البلاد .

ثالثاً :أن عدم تحقيق أهداف الخطط التي تضعها الدولة ، لتخريج دفعات ذات اسهامات فعالة لتنمية المجتمع . ينتج عنه في الغالب بطالة ، تهدد المستوى المعيشي للعديد من الاسر بالانخفاض ، كما تضع الدولة في موقف صعب مع واحدة من اكثر المشكلات تعقيداً والحاحا في أن واحد ، بخاصة اذا كانت البطالة في صفوف خريجي الجامعات . يعني

ذلك انه لا وجود للتخطيط في برامج الجامعات الأمر الذي ينعكس سلباً على الدولة . وهي الممول الرئيس للتعليم العالي والمخطط انطلقت من هذه الاعتبارات فقد رأى الباحث أنه من الضروري وضع التعليم العالي تحت المجهر في ما يتعلق بالمؤشرات أو أسس الجودة لأن مخرجاته ذات اثار حساسة للغاية ، ومن هنا نادت بعض الاصوات بضرورة اجراء معايير للتقويم الذاتي في كليات الاقتصاد والعلوم الادارية في مجموعة من الجامعات الاردنية العامة والخاصة ، من وقت لأخر ،واعادة النظر في التخطيط الاستراتيجي لكليات تلك الجامعات ومهماتها تمشياً مع التحولات في متطلبات سوق العمل من جهة ، ومعايير الجودة من جهة أخرى .

ويأتي هذا البحث التحليلي لأجابات أعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات ، عن أسئلة تتعلق في بعض مؤشرات أو أسس ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في كليات تلك الجامعات من خلال عرضها في استبانه (انظر الملحق) لهدف تقصي اراءهم حول هذه المؤشرات ، ومدى علاقتها مع مخرجات التعليم العالي .

اولاً : خلفية نظرية .

ثانياً : منهجية البحث .

ثالثاً :تحليل المعلومات المتعلقة بمتغيرات البحث للتوصل الى مجموعة من النتائج .

رابعاً : التوصيات والمقترحات المتعلقة بالبحث .

خلفية نظرية :

أ- الاهتمام بالتعليم :

ازدادت أهمية التعليم لدى جميع الشعوب المتقدمة منها والنامية وأصبحت كل دولة ترصد المبالغ الطائلة من ميزانياتها لترفع من شأن مواطنيها ، من خلال برامج التعليم المختلفة من حيث المحتوى والمستوى ، فالتعليم الأساسي اصبح جزءاً لا يتجزأ من أولويات جميع الدول ، وقد شرعت العديد من الدول في توفير برامج تعليم متقدمة واخرى جامعية ، للمواطنين وأساليب تمويلية مختلفة . فبعض الدول تقدم تلك البرامج شريطة قيام المستفيدين بدفع رسوم لقاء هذه الخدمة وأخرى تقدم جزءاً من التكلفة على أن يتحمل الدارس الجزء

الأخر ، أما بعض الدول فتتحمل جميع التكلفة لتقديم برامج الدراسات الجامعية مجاناً لجميع المستفيدين على مختلف فئاتهم وفي شتى فروع المعرفة التي ينشدونها ، ودول أخرى لا تكتفي بتحمل مصاريف التعليم كافة على الرغم من ان التكلفة باهضة ، بل وتعتمد صرف مكافأت شهرية لطلاب مؤسسات التعليم الجامعي ، أيماناً منها بضرورة التحاق اكبر عددمن طلاب هذه الفئة في مختلف مؤسسات التعليم العالي ، كما هو الحال لدول كثيرة التي ترى في هذا الاسلوب ضرورة حتمية لتأهيل الموارد البشرية المطلوبة لتنمية المجتمع والأخذ به الى الأفضل من ناحية ،ومن ناحية أخرى فأن هذه الدول ترى في منح طلاب هذه المؤسسات مكافأت مالية شهرية ،وسيلة لتخفيف الأعباء على أولياء الأمور واشعار الطلاب باستقلاليتهم وتحملهم لمسؤولياتهم .

وعلى الرغم من تفاوت مواقف الدول فيما يتعلق بالمشاركة في مصاريف التعليم ، الا ان الجميع بدأ يعاني من ارتفاع التكلفة عاماً أخر ، خاصة وان أعداد الفئة العمرية المستفيدة من هذا النوع من التعليم يزداد عاماًبعد اخر ، وكذلك الزيادة المستمرة في طلب توفير التعليم من جميع فئات المجتمع مما قد يهدد النوعية والجودة والكفاية الداخلية والخارجية للعديد من مؤسسات التعليم العالي والجامعي .

وقد لجأ العديد من الدول الى استراتيجيات عديدة للحد من القبول في التعليم الجامعي ، من بينها اجراءامتحانات قبول صعبه لا يتجاوزها الا اقل عدد من الطلبة ، كما هو الحال في اليابان ، واللجوء الى سياسات تقنين القبول بالنسبة للكليات والأقسام الاكاديمية في دول أخرى وذلك لتخفيف الضغط على الجامعات ومحاولة توجيه العديد من الخرجين من تلك المرحلة الى الكليات والمعاهد المتوسطة الفنية والتقنية .

ب- الدراسات السابقة :

لعل من المفيد قبل استعراض بعض الدراسات السابقة الحديث بشكل موجز عن الجامعة من حيث المفهوم والمهمات . ويمكن القول بأن الجامعة بمفهومها الحديث ووظائفها المتعددة لم تكن وليدة اليوم ولا للأمد القريب وانما جاءت نتيجة لتاريخ طويل ترك من خلفه جذوراً وافكاراً وعملاً وممارسات . من الناحية اللغوية فأن كلمة " جامعة " في اللغة العربية اسم فاعل من " جمع " ، ولو تأملنا مفهوم الجامعة في الوقت الحاضر لوجدنا انها المكان الذي يجمع الأشخاص لأنجاز أعمال ووظائف شتى . والجامعة بمفهومها الواسع " لا تعني

مكاناً لتعليم شريحة من الافراد الكبار الذين اكملوا مستوى معيناً من التعليم ، وانما تعني مكان الأجتماع ، وتعني اداء الشيء جماعياً ، كما في القول الصلاة جامعة (السنبل وعبد الجواد ، ١٩٩٣:٣٤) .وعليه فأن اي مكان يجمع الاساتذة وطلابهم في جماعة موحدة يشكل الاساس الذي نسميه الأن " الجامعة " .

واذا عدنا الى كلمة جامعة (UNIVERSTY) باللغة الانجليزية نجد انها تعني المجموعة والجماعة ، وكل هذه المعاني تعطينا معنى الاجتماع لغرض معين (السنبل وعبد الجواد ،١٩٩٣: ٣٤) . أما مرسي فيقول " وتعد الكلمة العربية " جامعة " ترجمة دقيقة للكلمة الانجليزية المرادفة لها لأن من مدلولها تعني التجمع والتجميع (مرسي ، ١٩٧٧:١٠) .

اما عن تطور الجامعة ، واكتسابها لمفهومها الحالي فيشير الجلال الى انه " جاء انطلاقاً من الممارسات القديمة جداً التي ترجع الى ما قبل الميلاد ، واستمرت وقويت حتى انتشار التعليم الجامعي الحديث من اجتماع طلاب العلم وأساتذتهم في جامعة واحدة لغرض طلب العلم ونشره وتوسيع حدوده في استقلالية تامة ومبادرة خاصة(الجلال ، ١٣٩٤هـ : ٣) .

ولعل اقدم هذه المؤسسات والجمعيات ، التي أفرزت لنا فكرة الجامعة هي المؤسسات الهندسية القديمة التي كانت تعرف انذاك " بمدارس الغابة " والتي بدأت منذ اكثر من ١٥٠٠ عام قبل الميلاد ، في الامكنة التي تبعث على التأمل والمناقشات الفلسفية حيث الهدوء والعزلة والتفرغ . ومن الملاحظ ان هذه المدارس لم تشكل أصلا تاريخيا لنشأة الجامعة فحسب ، وانما امدتها بصبغة الانقطاع والعزلة التي لازمت فكرة الجامعة حتى وقت قريب . ونشأت في مصر القديمة مدارس تعني بدراسة الادب والنواحي المهنية والفنية ومن هذه المدارس " ممفيس ، طيبة و هليوبولس " التي تتلمذ فيها العديد من رجالات اليونان ، ومنهم أفلاطون الذي انشا بدوره اكاديمية افلاطون في أثينا ، وهي تعكس مفهوم الجامعة الذي أشرنا اليه من حيث تركيز الدراسة على موضوعات معينة

ولعل من المفيد بمناسبة الحديث عن تسلسل نشأة الجامعة تاريخياً ان نذكر ما اسهم به الاسلام في هذا المجال ، فقد حث الاسلام على طلب العلم والاستزادة منه والتغرب عن الاوطان في سبيله . ولذلك فأن تأسيس بيت الحكمة في بغداد في عهد المأمون دليل قوي على اهتمام قادة الدولة الاسلامية بمفهوم الجامعة ورسالتها ، وكذلك أنشأت في مصر دار

الحكمة وبعد ذلك انتشرت في العالم الاسلامي ما عرف بالمدارس النظامية . ويشير (السنبل) وزميله الى ان " اولى الجامعات الاوروبية التي انشئت في اوربا على غرار المؤسسات الاسلامية هي جامعة بولونيا بايطاليا في القرن الحادي عشر ، ثم انطلقت حركة الجامعات في اوربا متأثرة بتراث الماضي " (السنبل وعبد الجواد ، ١٩٣٣ :٣) .

يؤكد نيومان (Newman) مؤسس جامعة دبلن في كتابه " فكرة الجامعة " ان للجامعة وظيفة واحدة هي المعرفة فقط ، وتقديمها الى عينة ممتازة من طلابها " (الرشيد ، ١٤١٨هـ : ٢٣) . أما من حيث ضرورة مشاركتها في مجالات التنمية وخاصة في توفير الموارد البشرية المؤهلة للمجتمع فلعل طبيعة نشأة الجامعات في الماضي مستقلة ،وتابعة للكنائس والأديرة ودور العبادة وذات اتجاهات فلسفية وتأملية ، جعلت من الطبيعي صعوبة التدخل في برامجها وتوجيه طلابها واختيار اعضاء هيأة التدريس فيها . وعن ذلك يقول هلسي (Halsey) " وهذا الأصل هو الذي يفسر لنا لماذا جامعات اليوم بطيئة الاستجابة للتغير الاجتماعي ، أو يعود ذلك الى ان الجامعات القديمة تنشأ ملتحمة مع النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع (Halseu , 475 : 1963) . أما بلفور (Balfour) فيقول " وانما ظهرت الجامعات ملتحمة مع المؤسسات الدينية وحتى مطلع القرن الثامن عشر فأن أغلبية خريجي الجامعات الأوربية كانوا رجال الدين Balfour , 1960 :55 .

ويقول (نيومان) في هذا السياق " أن الجامعة هي قوة الدفاع عن المعرفة والعلوم والحقائق والمعارف التي تمكن من الوصول الى الكشوف والتجارب والبحوث والحوار العلمي ، وهي التي ترسم الطريق للعقل نحو التفكير الصحيح " (Clark, 1975:2) أما (التركي) فقد بين أن للجامعة في العالم الاسلامي ثلاثة أهداف هي (التركي ،٧٦:٧٧، ١٤٠٠) :

١- هدف حضاري عام يتعلق بتحقيق أصالة الأمة ، وايقاظ روح النهضة فيها والاسلام هو المرتكز الأساسي الذي يجب أن يدور حولة ، وينهل منه كل طالب جامعي ايجابي .

٢- هدف تعليمي يختص بتخريج قادة ومعلمين ، قادرين على حمل الرأية في مجالات زرع المعرفة الأنسانية المختلفة .

٣- هدف تدريبي عقلي ، أي تمرين طلاب الجامعة على اسلوب البحث العلمي وكيفية علاج المشكلات الاجتماعية والأخذ بيد أوطانهم بالتالي الى المشاركة الايجابية في سياق المعارف الحديثة .

وتأكيداً لهذا يقول (مرسي) " لقد انقضى الى الأبد العصر الذي كانت الجامعة تستطيع فيه أن تغلق أبوابها على نفسها ، وان ينعزل علماؤها عن الحياة من حولهم ، وان يعيشوا في أبراجهم العاجية أبحاثهم وأفكارهم في أمور بعيدة عن المجتمع وعن حاجات أفراده ومشكلات الحياة من حولهم " (مرسي ، ١٩٨٢:٢٩) .

ويناقش روبرت ماينارد(Maynard) في كتابة (التعليم العالي في أمريكا بشكل عام) اذ يرى أن هذه المشكلة تتعلق بجدلية العلاقة بين وظيفة الجامعة السامية بحد ذاتها وبين وظيفتها في اعداد طلبتها للحياة العلمية . ويشير الى الحياة العلمية وفرضت على التعليم العالي نمطاً من المناهج والتعليم المحصر كلياً في التدريب والأعداد المهني مبتعداً بذلك عن المهمة الأساسية للجامعات وهي التعليم ، وفصلا بين فروع المعرفة ومهمتها البحث والابداع العقلي والابتكار وتطوير القدرات على الخلق والتطوير . ويتحدث بعد ذلك عن مشكلة البحث العلمي ودوره الابداع العقلي ثم يصل الى ان المهمة الأساسية لأي تعليم عال هي تعليم الانسان كيفية الاستخدام الحر والخلاق لقدراته العقلية ومعارفه التي يحصل عليها من التعليم العالي (العربي ، ١٤١٦: ٣٥٧٥) .

وعن ضرورة الارتباط الوثيق بين الجامعة والمجتمع والعمل على تنمية وتطويره والواجبات التي لابد من تأمينها للمجتمع ، يقول هنري نيومان في سلسلة من المحاضرات بعنوان " عمل الجامعة " (Business of The University The) أن الجامعة لأبد وان تخدم المجتمع في شتى المجالات وعلى جميع المستويات المحلي والوطني والعالمي (Jaroslav , 1992 : 138) .

ويرى (البصام) أن دور الجامعات لابد أن يتزايد في التنمية العائدة للمجتمع ويقول " أن هذه المؤسسات التعليمية (الجامعات) لابد أن يزداد دور أسهامها في التنمية الشاملة للمجتمع . وعليه بامكاننا تحديد وظائفها من ثلاثة ابعاد باعتبارها المولدة للمعرفة وكمراكز ابتكار واخيراً كمؤسسات خدمات تسهل عمليات التغيير والانماء وتنهض بها " (البصام ، ١٩٩٧: ٢٢٥).

ولعل هذه الوظائف للجامعة وفق ما ذكر (البصام) تعطي بعداً كبيراً لمفهوم الجامعة وعلاقتها بالمجتمع وصلتها الوثيقة بمجال التنمية وتطويره وتحسينه . أما أدموند بروك (Brook) فيرى أن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة شراكة لا يمكن فصلهما من بعضهما من بعض، ولا تتوقف هذه الشراكة بين الجامعة والافراد الموجودين الأحياء ولكنها علاقة تربط هؤلاء الأحياء بمن قبلهم وكذلك تربط هؤلاء الأحياء بالجيل القادم (البصام ، ١٣٩: ١٩٩٧) . ومن هنا يتضح لنا الدور الذي يجب أن تقوم به الجامعة في حياة الامة .

وأشارت دراسات عدة لكاظم والبسام والبدر والسيف (القحطاني ، ١٤١٩ ، ٥١١-٥١٢) حول مشكلات ازدياد الطلاب الراغبين في الحصول على قبول في الجامعات ، الا أن هذه الزيادة لم تنعكس في تخريج كوادر تتطلبها التنمية في دول المنطقة ، حيث أن عملية القبول على وفق البدر والسيف سارت منذ نشأتها حتى اليوم منوال اتاحة الفرصة لمن تنطبق عليه شروط القبول في فصول الجامعة سواء كان ذلك يخدم برامج التنمية الشاملة أو يجانبها ، كما أشاروا الى ان بعض دول المنطقة ما زالت تدفع بعض الحوافز المالية والعينية للطلاب عند التحاقهم بالجامعات بصرف النظر عن الاحتياج وعدمه .

أما (الكبيسي وقنبر) فقد تناولا في دراسة لهما دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع أشارا الى ظواهر الازمة التعليمية على مستوى التعليم الجامعي والعالي فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية للمجتمعات العربية ، سواء في رفع مستوى المعرفة أم المهارة أم القيام بعملية البحث العلمي ، واعداد الباحثين ورفع كفاءتهم ، وتقديم الخدمات الفنية والتدريب المهني والاستشارات لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة .وتؤكد الدراسة أن هذه الأزمة في تعليمنا الجامعي هي أزمة نمو ،وان السبيل للخروج منها هو العمل على تحسين اداء نظام التعليم العالي تعلماً وبحثاً وخدمة ، ويتطلب ذلك تخطيطاً منهجياً لممارسة الاصلاح في وظيفة السياسة العامة للمجتمع ، ويستدعي من الجامعات أن تراجع بشكل جذري وشامل أصول سياساتها وخططها وبرامجها (الكبيسي وقنبر ، ١٩٩١: ١٧-٣٢) .

وعن أهمية مخرجات التعليم العالي بالنسبة للحياة العامة للامة ، مدى مساهمتها في تخريج دفعات مطلوبة في سوق العمل وأبحاث ذات مردود على تنمية المجتمع ما قاله بكر "ومن هذه الجامعات خرجت البحوث الاساسية كما خرجت البحوث التطبيقية ، لذا لجأت اليها مؤسسات المجتمع المختلفة تطلب معونتها وخبرة أساتذتها حتى في شؤون القضاء والملاحقة

الجوية والرادار المتقدم .وبطبيعة الحال مرت من خلال معاملها مشكلات الزراعة في مجتمعات كثر الحديث عن تقدمها فارتفع انتاج الفرد ليطعم معه مائة من الاشخاص في دول أخرى ، بل في هذه الجامعات خرجت بحوث وتجارب للزراعة تحت الماء وفي شمس الصحراء القاحلة ، وقد نجح بعضها بالفعل فأنتج الطماطم والشعير في أماكن صحراوية ما كان الانسان يتصور ان توجد فيها حياة " (بن بكر ، ١٩٨٣ : ٩٢) .

وقد تطرق اعلان بيروت للتعليم العالي في الدول العربية الى ضرورة تطوير مخرجات التعليم العالي ، وأكد اهمية وجود هذه المخرجات ، اذ جاء في تلك الوثيقة " على جميع أنظمة ومؤسسات التعليم العالي أن تعطي الأولوية لضمان جودة البرامج والتدريس والمخرجات والاجراءات والمقاييس اللازمة لضمان النوعية ، وعليها تطوير المستويات الضرورية لكي تتمشى مع المتطلبات العالمية دون الاخلال لخصوصيات لكل قطر أو مؤسسة أو برامج ولتحقيق ذلك لابد من توفير ما تحتاجه تلك المؤسسات من موارد ومساعدات مالية وبشرية (UNESCO , 1998)" .

ونظراً لأهمية التقديم لجميع عناصر مدخلات التعليم العالي وكذلك محتوياته ، فقد اصبح من المسلم له قبول مبدأ التقويم لبرامج التعليم المختلفة وصولا بالبرامج الى اهدافها المنشودة وتحقيقاً للاستثمار الجيد للمبالغ التي ترصد وتصرف على مختلف برامج التعليم في مختلف مستوياته ومراحلة وبخاصة التعليم العالي الذي يستنزف الكثير من الموارد المالية في ميزانيات الدول .ولعل المتتبع لمسألة التقويم وخاصة في مجالات التدريس والتعليم ، يجد انها قديمة حيث مارسها الانسان منذ عرف التعليم ومنذ ان أنشئت المدارس والمعاهد ، وهي جديدة ،من حيث مفهومها وأساليبها . وقد عرف ثورانديك وهيجن (Throndike &Hgen) التقويم بانه وصف شيء ما ثم الحكم على قبول أو ملاءمة ما وصف " . أما داون (Downie) فيعرف التقويم بأنه : اعطاء قيمة لشيء ما على وفق مستويات وضعت أو وجدت سلفاً (خضير ، ١٩٨٧: ١٦) . أما (خيري واخرون) فيعرفون التقويم بانه " معرفة القيمة أي تحديد قيمة الشيء أو المعنى أو العمل أو أي وجه من أوجه النشاط وذلك بالنسبة لهدف معين معلوم ومحدد من قبل " (خيري واخرون ،١٩٨٥: ٤) .

ومن هنا يتضح أن تقويم العمل التربوي هو تقدير ووزن لما تحققه من اثار نتيجة تطبيق مستويات أومعايير معينة . وهذا التقدير أو الوزن يشمل الكمية والنواحي الكيفية ، وهذا هو

الفرق بين القياس والتقويم ، فالقياس يقتصر على النواحي الكمية ، من حيث التقويم يشمل كلا من النواحي الكمية والنواحي الكيفية (Regan , 1977) . أما ويرثن وساندرز (Worthen &Sanders) فيريان التقويم بأنه الحصول على المعلومات اللازمة للحكم على نتيجة برنامج أو منتج أو اجراءات أو أهداف أو الاستخدام الممكن لمجموعة الطرق والبدائل المصممة لتحقيق الأهداف المعينة (الزهراني ، ١٤١٨ : ٦٦٣) . ويرى بلوم (Bloom) بان " اصدار حكم لغرض ما يتضمن استخدام معايير لتقدير مدى كفاية الأشياء ودقتها وفعاليتها " (راشد، ١٩٨٨ : ٢١) .

وقد تناول صائغ أهمية التقويم اداءالمؤسسات التعليمية من خلال دراسة قام بها بعنوان "نمو منظور شمولي لتقويم أداء الجامعات العربية ، أسلوب تحليل النظم لنموذج تقويمي فعال " وهو ما يعني أن تاخذ الجامعات بأسلوب التقويم التطوري (Evaluation for Development) الذي يحرص على ان يكون التصوير منهجاً ثانياً في مسيرة العمل الجامعي (الصائغ ، ١٩٩٩: ٣).

وتحدث درباس في بحثه عن " ادارة الجودة الكلية ،مفهومها وتطبيقاتها التربوية وامكانية الافادة منها في القطاع التعليمي " وبين أن مفهوم ادارة الجودة الكلية هي اجرائية (Operational) وان الأهمية في هذا الاتجاه أن يكون التحسن ذا طابع استمراري (Continuous Improvement) . وتبعاً لردوز تعني ادارة الجودة الكلية أنها " استراتيجية ادارية ترتكز على مجموعة من القيم ، وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في اطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم في مختلف مستويات التنظيم على نحو ابداعي لتحقيق التحسن المستمر للمنظمة "(درباس ، ١٩٩٤ : ١٥).

وقد عرف (Braham Gibbs) الجودة في التعليم على انها " كل ما يؤدي الى تطوير القدرات الفكرية والخيالية عند الطلاب وتحسين مستوى الفهم والاستيعاب لديهم ومهاراتهم في حل القضايا والمسائل ، وقدرتهم على توصيل المعلومة بشكل فعال والنظر في الأمر من خلال ما تعلموه في الماضي وما يدرسونه حالياً . ولتحقيق هذا لابد من من ان نبني منهج دراسي يساعد على اثارة غرائز الابداع والاستفسار والتحليل عند الطلاب وحثهم على الاستقلالية في اختيارهم وطرحهم للاراء والافكار واهمية النقد الذاتي في عملية التعلم "(براون وريس ، ١٤١٨ : ١٩٩٧).

ج- أهمية التقويم الدوري لأعضاء هيئة التدريس :

أن جهود الانسان نحو التطلع الى الافضل لا تنقطع ، ولذلك فان التقويم عملية مستمرة يهدف الفرد من خلالها الى الوصول الى احسن النتائج وتحقيق أفضل الغايات من الانشطة التي يمارسها ، ولقد أصبحت عملية التقويم في وقتنا الحاضر ملازمة لأي مجهود يقوم به الفرد للحصول على اجابات شافية لبعض الاسئلة مثل :

١- ماذا تحقق فعلاً من هذا العمل أو هذا المجهود ؟

٢- هل تحقق مردود مناسب من الجهد الذي تم بذله ؟

٣- هل توجد مواطن ضعف حالت دون تحقيق الغايات والاهداف المنشودة ؟

٤- هل توجد مواطن قوة يجب استثمارها والتركيزعليها أملا في تحقيق نتائج اكثر ايجابية؟

وينظر التقويم الدوري في المجتمع الأكاديمي على انه بمثابة انارة الطريق والتشجيع لعضو الهيئة التدريسية ، من خلال حثه على العمل على تعزيز واستثمار الجوانب الايجابية في ادائه ومساعدته على اعادة النظر في بعض اساليب التدريس غير الفعالة التي يمارسها ، وحثه وتنشيط همته في مجال البحث العلمي الذي يعتبر أساساً مكملاً للعملية التعليمية . فالمدرس القدير في مجال التدريس غالباً ما يكون باحثاً قديراً ، حيث أن هذين العنصرين مكملاً لبعضهما البعض، ويعتبر البحث العلمي بالغ الأهمية بالنسبة لبعض الجامعات لدرجة ان المقولة " أما البحث أو الفناء" تؤخذ حرفياًاحياناً (Publish or Perish) . ويعمل التقويم الدوري للأساتذة على تزويد أصحاب القرار في الجامعة بمؤشرات عن نوعية الأساتذة وصفاتهم وقرار تهم وتمكنهم من تحقيق اهداف الجامعة في المجالات المختلفة التدريس ، البحث العلمي ، الخدمة العامة . فضلا عن الى ذلك فأن لمثل هذا التقويم اهميته في تحديد المكافأت والعلاوات الدورية وتجديد العقود الى غير ذلك مما يشكل اساساً ترتكز عليها العلاقة بين الجامعة وعنصر هياة التدريس .

وانطلاقاً من التأكيد على اهمية التقويم لعضو هيئة التدريس واعتباره اساساً للأخذ بالمعلم الى ما هو افضل لانجاز مهامه وتحمل مسؤولياته في الجامعة ، يمكن القول بان التقويم الدوري لأعضاء هيئة التدريس يجب أن يهدف الى " أعانة عضو هيئة التدريس على التطوير الذاتي المستمر وبمنهجية واضحة وصولاً الى أعلى الغايات في اطار مهامة الأساسية في

التدريس المتميز والبحث العلمي الراقي والخدمة المهنية والمجتمعية المتقدمة (العريض ، ١٩٩٤ : ١٣٥) . أما جامعة الكويت فتبين في دليلها الأكاديمي أن التقويم الدوري " سيوفر لعضو هيئة التدريس بيانات ومؤشرات مهمة على مستوى الانجاز في اطار المهام ومدى التقدم العلمي والمهني الذي وصل اليه في اطار الغايات كما ستوفر لادارة الجامعة ادارة عملية للتعرف على الكفاءات المتاحة للأفادة المثلى منها لتحقيق أغراض الجامعة ورسالتها لترشيد القرار الجامعي (جامعة الكويت ، ١٩٨٩ : ٦٠٠-٦١٢) . ولعله من البديهي القول بان مستوى مؤسسات التعليم العالي ونوعيتها على اختلاف أنماطها أنما يتحدد من خلال نوعية أعضاء هيئة التدريس وكفاءتهم فيها لأن الهيئة التدريسية في الجامعات تمثل جوهر النشاط العلمي والأكاديمي ، وتعد اكثر مصادرها حيوية وأهمية(الشبيني والقرني ، ١٩٩٣: ٤٢٧) .

وفيما يتعلق بعضو هيئة التدريس بوصفة أحد مدخلات التعليم الجامعي وله تأثير بالغ الأهمية على مخرجاته فقد تناول العديد من الباحثين صفات الاستاذ بالجامعة مهما كانت مرتبته الأكاديمية ، ولعل أهم الدراسات ما قام به بيردسلس (Beardslee) التي كشفت عن العديد من الصفات والخصائص التي يصف استاذ الجامعة نفسة ، ومن هذه الصفات ، القدرة على التكيف والهدوءوالاستقرار النفسي والاجتماعي وغياب الكثير من المشكلات الاجتماعية كما أن هذه الدراسة كشفت أيضاً عن العديد من الصفات غير المرغوبة كالأنانية و الاتكالية واثبات الذات (Beardslee , 1969 : 3-15) .

أما النمر فقد تناول بدراسته " تقويم المناهج " شرحاً لمقومات المنهج الذي يشتمل على توصيف المقرر الدراسي والخطط التعليمية ومواد القراءة الموازية والكتيبات الارشادية والمعامل والمختبرات ومحتوى المقرر ومدى علاقته بمخرجات التعليم المطلوبة لتنمية المجتمع (راشد ، ١٩٨٨: ٤٥).

أن كثرة خريجي الجامعات وقلة فرص العمل التي تتناسب مع التخصصات التي تقدمها قد يعطي مؤشراً غير ايجابي حول مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات التنمية في هذه الدول ، مما قد يوصف بأنه اهدار للميزانيات العامة من جهة ، وزيادة في نسبة البطالة وخاصة في أولئك الذين يحملون شهادات جامعية ، وقد يكون من الأفضل أن يكون لدى هذه الدول أجهزة للتقويم العام للتعليم العالي واتخاذ الاستراتيجيات اللازمة حول ما هو مطلوب التنمية في المستقبل (النافع ، ١٤١١ : ٢٧).

ويعرف التل ورفاقه الوسائل التعليمية بأنها " مجموعة متكاملة من الموارد والادوات والأجهزة العلمية التي يستخدمها المعلم أو المتعلم لعرض محتوى معرفي أو الوصول اليه ، داخل غرفة الصف او خارجها بهدف تحسين عملية التعلم أو التعليم (التل ورفاقه ، ١٩٩٧ : ٣١٨) .

أما عن الطلاب بوصفهم أحد المدخلات في العملية التعليمية بالدراسة الجامعية فان المرحلة التي يمر بها طالب الجامعة وخاصة في سنواته الاولى تجعل منه شخصاً له خصائص معينة ذكرها تقرير جامعة القاهرة بالاتي" الطالب الجامعي هو انسان يمر في مرحلة نمو معينة فهو على وشك انهاءمرحلة المراهقة ان لم يكن قد تجاوزها فعلاً الى مرحلة تطبع أخرى تسمى مرحلة الشباب "(راشد ، ١٩٨٨ : ٥٣) . هذا وقد طورت جامعة مينيسوتا اداة تقويم هذا الجانب في حياة الطالب في الجامعة تحت ما يعرف (ببرنامج تقويم المصادر والادوات في تحمل المسؤولية) ، ويتمثل هذا البرنامج في هدفين رئيسيين :

١- معرفة وقياس ما تم للطالب معرفته وهضمه .

٢- امكانية تطوير اداة لمعرفة امكانية سير الطالب (كافة مدخلات التعليم) الدراسي بدون تعثر (Minuesota , 1997) .

كذلك فأن قبول طلاب ليس لديهم الاستعداد والقدرة على انهاء المتطلبات الجامعية في الوقت المحدد وعدم قدرتهم على الاستمرار في الدراسة بعد مضي عدد من السنوات ، قد أثر على قبول أخرين قد تكون فرصة نجاحهم اكبر بكثير من هؤلاء الطلبة الذين تم قبولهم ويعانون من مشكلات وتقصير في دراستهم وعدم القدرة على التخرج في اغلب الأحيان (العبد القادر ، ١٤١٣ : ٥١) .

ثانياً – منهجية البحث :

أ- مشكلة البحث :

تأتي فكرة هذا البحث نتيجة لما تتعرض له مؤسسات التعليم العالي من انتقادات حول تدني جودة المخرجات من ناحية وعدم مواءمة هذه المخرجات مع متطلبات التنمية في مجتمعات كليات تلك الجامعات ، لأمر الذي يدعو الى المبادرة لدراسة هذه المشكلة والوقوف على بعض المعطيات ذات العلاقة بالكفاية الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي في كليات تلك الجامعات .

ب- أهمية البحث :

يستمد هذا البحث أهمية من الحاجة الملحة الى تقصي مؤشرات جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي في كليات تلك الجامعات في ظل التغيرات العالمية السريعة والمستجدات المتلاحقة في مجال التعليم العالي ، والتطورات التي يشهدها على مشارف القرن الحادي والعشرين الذي يتطلب الكثير من الاعداد والمبادرات ذات العلاقة بما يأتي .

١- التأكيد على تحسين جودة مخرجات التعليم العالي ومواءمتها لمتطلبات التنمية .

٢- التأكيد على تحسين جودة مخرجات التعليم العالي وخاصة التعليم لنظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات ، لكي يكون باستطاعة خريجي هذه المؤسسات المنافسة مع اقرانهم في مختلف الجامعات الأخرى ، وخاصة أن أهم ظواهر القرن المقبل واكثرها بروزاً وتأثيراً لن تسمح بمنح فرص العمل المتميزة الا للمتميزين في أي من أقطار العالم .

٣- ضرورة الاستثمار الأمثل لما يصرف من ميزانيات وما يرصد من موارد لمؤسسات التعليم العالي في كليات تلك الجامعات .

٤- أهمية الوقوف على اهم المؤشرات ذات العلاقة بجودة مخرجات التعليم العالي ايجاباً أو سلباً ، من خلال ما طرح من أسئلة في الاستبانه التي أعدت لجمع المعلومات لهذا البحث (انظر الملحق) ، وهذا ما يعززنموذج البحث المقترح في شكل رقم (١) .

٥- يستمد البحث اهميته كذلك ، من حيث التوقيت الذي انجز فيه مواكباً للاتجاه الذي يقضي بضرورة التأكيد على الجودة في مخرجات التعليم العالي ، شأنها في ذلك شأن مؤسسة انتاجية ، وكذلك الدعوة المستمرة بين الكثير من رواد دراسات الجودة الى ضرورة تطبيق ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل (ـ ٩٠٠٠) للمؤسسات التعليمية وخاصة في مرحلة التعليم الجامعي .

٦- يأتي هذا البحث في وقت يشهد فيه العالم بصفة عامة وكليات تلك الجامعات بصفة خاصة زيادة ملحوظة في الطلب على التعليم العالي ،وارتفاعاً هائلاً في اعداد خريجي المراحل الثانونية من ناحية ، ومن ناحية أخرى الزيادة الباهضة لتكلفة التعليم العالي .

ج- عينة البحث :

تمثلت عينة البحث في عدد من اعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الاردنية العامة والخاصة ، وبخاصة تلك الجامعات التي تقدم برامج في الاقتصاد والعلوم الادارية ،

حيث وزعت (٢٥) استبانه على كل جامعة عن طريق مدراء العلاقات العامة في تلك الجامعات .

د. أدوات الدراسة

استعان الباحث في الوصول الى تحقيق أهداف البحث بتصميم استبانه (انظر الملحق) تكونت من قسمين :

القسم الأول اشتمل على عدد من الأسئلة ذات العلاقة بالمتغيرات الشخصية للعينة المبحوثة مثل :

- عدد سنوات الخدمة في الجامعة كعضو هيئة تدريس .
- مجال التخصص .
- المنصب الاداري الذي يشغله عضو هيئة التدريس .
- هل العمل الاداري الذي يشغلة عضو هيئة التدريس بواقع دوام كامل أو جزئي ؟
- والرتبة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس المشارك في البحث.

القسم الثاني : أشتمل على عدد من الأسئلة ذات العلاقة بالمؤشرات التي رأى الباحث أنها ذات صله بجودة مخرجات التعليم العالي بكليات تلك الجامعات (انظر الملحق) .

هـ- طريقة جمع المعلومات :

قام الباحث بارسال الاستبانه المعدة لتحقيق اهداف البحث الى كليات تلك الجامعات ، والتي تعتبر جامعات تشتمل برامجها على تخصصات الاقتصاد والعلوم الادارية وفقاً لما يأتي:

جدول (١)

اسم الجامعات المرسلة اليها الاستبانة وعدد الاستبانات المرسله

اسم الجامعة المرسلة اليها الاستبانة	عدد الاستبانات المرسلة
الجامعة الاردنية	٢٥
جامعة اليرموك	٢٥
جامعة فيلاديفيا	٢٥

جامعة الاسراء	٢٥
جامعة العلوم التطبيقية	٢٥
جامعة البتراء	٢٥
جامعة الزيتونة	٢٥
جامعة اربد الاهلية	٢٥
جامعة الزرقاء الاهلية	٢٥
جامعة عمان الاهلية	٢٥
المجموع	٢٥٠

و-المخطط (النموذج) المقترح :

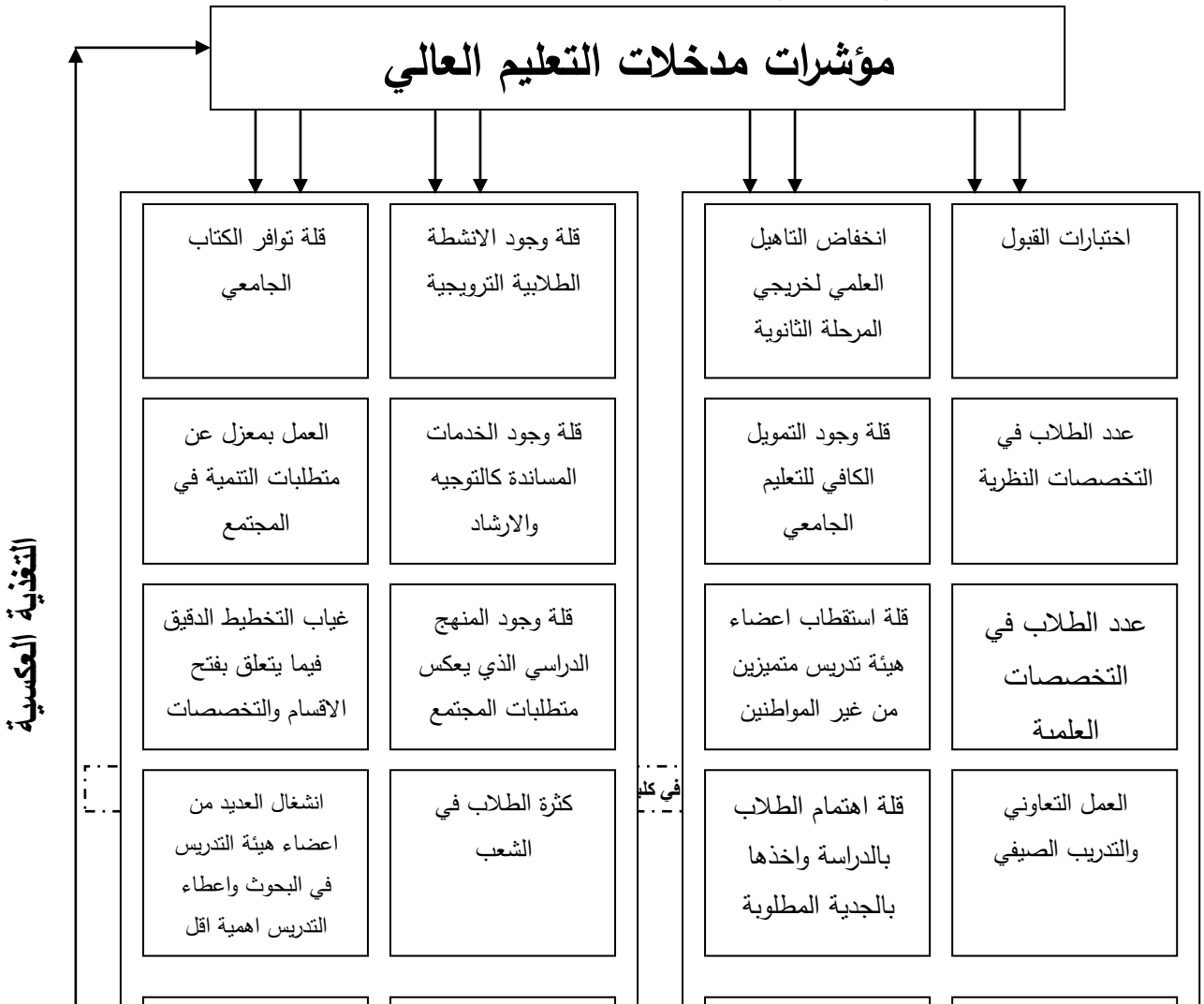

شكل (١) يوضح نموذج البحث المقترح

وقد كان مجموع الاستبانات المرسلة للجامعات المعينة (٢٥٠) استبانه .ونظراً لرغبة الباحث في ارسال الاستبانه الى جهات محايدة في الجامعات المعينة فقد تم ارسالها الى مدراءالعلاقات العامة في الجامعات .وقد تمكن الباحث من الحصول على مردود جيد من الاستبانات المرسلة ، والتي تم استكمالها بواسطة نخبة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المستهدفة .

ز – اختيار العينة :

لم يتدخل الباحث في اختيار عينة البحث حيث ترك موضوع الاختيار الى مدراء العلاقات العامة الذين قاموا بدورهم بارسالها الى الكليات والاقسام المختلفة في كليات تلك الجامعات ،ولذلك فان اختيار عينة البحث قد تمت بصورة عشوائية بالنسبة للباحث .

ح– فرضيات البحث:

لقد وضع الباحث مجموعة من الفرضيات الرئيسية والفرعية وصولاً الى تعزيز نتائج البحث وكالاتي :

جدول (٢)

فرضيات البحث الرئيسة والفرعية

نوع الفرضية	تسلسل الفرضية	منطوق الفرضية
الفرضية الرئيسة	١	" كلما تم الالتزام بمؤشرات مدخلات التعليم العالي في كليات تلك الجامعات أثر ذلك في ضمان جودة مخرجات التعليم العالي ومقوماتها ".
الفرضيات الفرعية	١-١	" كلما كان هناك ضرورة الاختبارات القبول في كليات تلك الجامعات أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي ".
	١-٢	" كلما تزايد عدد الطلاب المقبولين في كليات تلك الجامعات في التخصصات النظرية اثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي ".
	١-٣	" كلما تزايد عدد الطلاب المقبولين في كليات تلك الجامعات في التخصصات العلمية أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي ".
	١-٤	" كلما حدد النصاب الاكاديمي لأعضاءالهيئة التدريسية في كليات تلك الجامعات أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي ".
	١-٥	" كلما كان هناك دوراً للعمل التعاوني والتدريب الصيفي في كليات تلك الجامعات أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي ".
	١-٦	" كلما أنخفض مستوى التأهيل العلمي لخريجي المرحلة الثانوية لطلاب كليات تلك الجامعات كلما أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي" .
	١-٧	" كلما قل التمويل الكافي للتعليم العالي لكليات تلك الجامعات أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .
	١-٨	" كلما قل الاعداد الجيد لأعضاء الهيئة التدريسيةمن المواطنين في كليات تلك الجامعات أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .
	١-٩	" كلما قل قدرة كليات تلك الجامعات على استقطاب اعضاء هيئة تدريسية من غير المواطنين أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي".
	١-١٠	" كلما قل اهتمام الطلاب في كليات تلك الجامعات بالدراسة واخذها بالجدية المطلوبة أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .
	١-١١	"كلما قل وجود الانشطة الطلابيةو الترويحية في كليات تلك الجامعات أثر ذلك على وجود مخرجات التعليم العالي " .
	١-١٢	" كلما قل وجود الخدمات المساندة كالتوجيه والارشاد في كليات تلك الجامعات أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .
	١-١٣	" كلما قل وجود المنهج الدراسي الذي يعكس متطلبات المجتمع في

		كليات تلك الجامعات أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي" .
	١-١٤	" كلما كان هناك كثرة للطلاب في الشعب في كليات تلك الجامعات أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .
	١-١٥	"كلما قل توفر المرافق العلمية المناسبة كالمكتبة والمختبرات والحاسبات في كليات تلك الجامعات أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي" .
	١-١٦	" كلما قل توافر الكتاب الجامعي في كليات تلك الجامعات أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .
	١-١٧	"كلما كانت كليات تلك الجامعات تعمل بمعزل عن متطلبات التنمية في المجتمع أثر على جودة مخرجات التعليم العالي" .
	١-١٨	" كلما كان هناك غياب للتخطيط الدقيق فيما يتعلق بفتح الأقسام والتخصصات الأكاديمية في كليات تلك الجامعات أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .
	١-١٩	" كلما انشغل العديد من أعضاء هيئة التدريس في البحوث واعطاء التدريس أهمية أقل في كليات تلك الجامعات أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .
	١-٢٠	" كلما انشغل أعضاء هيئة التدريس في الاعمال الاستشارية والخاصة خارج كليات تلك الجامعات أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .

ثالثا : تحليل نتائج البحث

شارك في هذا البحث (١٥٠) عضواً من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات ، وكان التوزيع وفقاً للجامعات كما يأتي:

جدول (٣)

توزيع العينة المشار كة حسب الجامعة

اسم الجامعة	العدد	النسبة المئوية
الجامعة الاردنية	٢٥	١٦,٦٧
جامعة اليرموك	١٨	١٢
جامعة فيلاديفيا	١٠	٦,٦٧

جامعة الاسراء	١٥	١٠
جامعة العلوم التطبيقية	١٢	٨
جامعة البتراء	٧	٤,٦٦
جامعة الزيتونة	٦	٤
جامعة اربد الاهلية	١٥	١٠
جامعة الزرقاء الاهلية	٢٥	١٦,٦٧
جامعة عمان الاهلية	١٢	٨
(لم يجب عن هذا السؤال)	٥	٣,٣٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

اما الجدول الاتي فيبين توزيع العينة من حيث مدة خدمة عضو هيئة التدريس في الجامعة:

جدول (٤)

مدة خدمة عضو هيئة التدريس في الجامعة

عدد سنوات الخدمة	عدد اعضاء هيئة التدريس	النسبة المئوية
١-٥	٤٦	٣٠,٦٧
٦-٩	٣٠	٢٠
١٠-١٤	٢٧	١٨
١٤-اكثر	٤٥	٣٠
(لم يجب عن هذا السؤال)	٢	١,٣٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

اما فيما يتعلق بتوزيع عينة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات من حيث مجال التخصص فقد اتضح ما يأتي:

جدول (٥)

توزيع العينة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات حسب التخصص

مجال التخصص	العدد	النسبة المئوية
ادارة الاعمال	٣٠	٢٠
المحاسبة	٣٠	٢٠
الاقتصاد	٢٥	١٦,٦٧
المالية والمصرفية	٢٥	١٦,٦٧
التسويق	١٠	٦,٦٧
نظم المعلومات الادارية	٢٣	١٥,٣٣
(لم يجب عن هذا السؤال)	٧	٤,٦٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

ويبين الجدول التالي توزيع العينة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات من حيث المنصب الوظيفي الذي يشغله اعضاء العينة:

جدول (٦)

توزيع عينة من اعضاء هيئة التدريس في كل تلك الجامعات من حيث المنصب

المنصب	العدد	النسبة المئوية
لا يشغل منصبا اداريا	٩٠	٦٠
يشغل منصبا اداريا	٣٠	٢٠
يشغل منصبا اداريا بواقع دوام كامل	٣٠	٢٠
المجموع	١٥٠	%١٠٠

ويتناول الجدول الاتي توزيع العينة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات من حيث الرتبة الاكاديمية:

جدول (٧)

الرتبة الاكاديمية	العدد	النسبة المئوية
محاضر	١٠	٦,٦٧

استاذ مساعد	٦٢	٤١,٣٣
استاذ مشارك	٤٦	٣٠,٦٧
استاذ	٢٨	١٨,٦٧
(لم يجب عن هذا السؤال)	٤	٢,٦٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

اما الجزء الثاني من الاستبانة والمشتمل على الاسئلة المتعلقة باجابة اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات ، عن الهدف من البحث فقد اظهرت الاستبانة النسب الاتية من الجدول ادناه وهي كما يأتي:

يبين الجدول رقم (٨) توزيع افراد العينة المشاركة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات حول اهمية اختبارات القبول في الجامعات كمؤشر لجودة مدخلات التعليم العالي ، حيث جاءت نسب الاجابة كالاتي:

جدول (٨)

اهمية اختبارات القبول كمؤشر لجودة مدخلات التعليم الجامعي

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق	٩٠	٦٠
غير موافق	٥٥	٣٦,٦٧
(لم يجب عن هذا السؤال)	٥	٣,٣٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

ويتناول الجدول رقم (٩) نسبة توزيع العينة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات حول الحد الاعلى لعدد الطلاب في الشعب في التخصصات النظرية:

جدول (٩)

نسبة توزيع عينة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات حول الحد الاعلى لعدد الطلاب في الشعب في التخصصات النظرية

العدد المناسب	العدد	النسبة المئوية
١٥طالبا	١٢	٨
٢٥طالبا	٤٧	٣١,٣٣
٣٥طالبا	٤٠	٢٦,٦٧
٤٠طالبا	٤٥	٣٠
(لم يجب عن هذا السؤال)	٦	٤
المجوع	١٥٠	%١٠٠

ويتناول جدول رقم (١٠) نسبة توزيع العينة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات حول الحد الاعلى لعدد الطلاب في الشعب في التخصصات العلمية:

جدول(١٠)

نسبة توزيع عينة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات حول الحد الاعلى لعدد الطلاب في الشعب في التخصصات العلمية

العدد المناسب	العدد	النسبة المئوية
١٠طلاب	٧	٤,٦٧
١٥طالبا	٣١	٢٠,٦٧
٢٠طالبا	٦٥	٤٣,٣٣
٢٥طالبا	٤٢	٢٨
(لم يجب عن هذا السؤال)	٥	٣,٣٣
المجوع	١٥٠	%١٠٠

اما فيما يتعلق بنصاب التدريس لاعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات فقد جاءت نسب توزيع العينة المشاركة في البحث كما يأتي:

جدول (١١)

نسب العينة المشاركة حول نصاب التدريس لاعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات برتبة استاذ

وحدات التدريس	العدد	النسبة المئوية
٣ وحدات	٣٥	٢٣,٣٣
٦ وحدات	٩٥	٦٣,٣٣
(لم يجب عن هذا السؤال)	٢٠	١٣,٣٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول (١٢)

نسب العينة حول نصاب التدريس لعضو هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات برتبة استاذ مشارك

وحدات التدريس	العدد	النسبة المئوية
٦ وحدات	٦٣	٤٢
٩ وحدات	٧٥	٥٠
(لم يجب عن هذا السؤال)	١٢	٨
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول (١٣)نسب العينة حول نصاب التدريس لعضو هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات برتبة استاذ مساعد

وحدات التدريس	العدد	النسبة المئوية
٩ وحدات	٨٠	٥٣,٣٣
١٢ وحدة	٤٥	٣٠
اكثر من ١٢ وحدة	١٥	١٠
(لم يجب عن هذا السؤال)	١٠	٦,٦٧

المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول (١٤)

نسب العينة حول نصاب التدريس لعضو هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات برتبة محاضر

وحدات التدريس	العدد	النسبة المئوية
١٢ وحدة	٧٥	٥٠
١٥ وحدة	٥٥	٣٦,٦٧
اكثر من ١٥ وحدة	١١	٧,٣٣
(لم يجب عن هذا السؤال)	٩	٦
المجموع	١٥٠	١٠٠

وفيما يتعلق بالعمل التعاوني والتدريب الصيفي بالنسبة لطلاب كليات تلك الجامعات ومدى فائدته بالنسبة لمخرجات التعليم الجامعي فقد كانت نسب التوزيع للعينة المشاركة في البحث من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات كالاتي:

جدول (١٥)

فائدة العمل التعاوني والتدريب الصيفي في كليات تلك الجامعات لمخرجات التعليم الجامعي

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم مفيد بالنسبة لمخرجات التعليم	١٣٨	٩٢
ليس مفيد بالنسبة لمخرجات التعليم	٩	٦
(لم يجب عن هذا السؤال)	٣	٢
الاجابة	١٥٠	%١٠٠

اما بالنسبة لتدني تاهيل طلاب المرحلة الثانوية وتاثيره على جودة مخرجات التعليم العالي فقد كانت توزيع نسبة العينة المشاركة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات كما ياتي :

جدول (١٦)

تاثير تدني طلاب المرحلة الثانوية على جودة مخرجات التعليم الجامعي

الاجابة	العدد	النسبة المئوية

موافق جدا	٧٨	٥٢
موافق	٤٦	٣٠,٦٧
غير موافق	١٧	١١,٣٣
(لم يجب عن هذا السؤال)	٩	٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠

وفيما يتعلق بتوزيع نسبة العينة المشاركة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات حول قلة وجود التمويل الكافي كمؤشر سلبي على مخرجات التعليم الجامعي ، فهي كما يأتي:

جدول (١٧)

قلة وجود التمويل الكافي كمؤشر سلبي على مخرجات التعليم الجامعي

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق جدا	٢٥	١٦,٦٧
موافق	٥٧	٣٨
غير موافق	٦٢	٤١,٣٣
(لم يجب عن هذا السؤال)	٩	٤
المجموع	١٥٠	%١٠٠

وقد جاء توزيع نسب العينة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات حول السؤال الخاص بقلة وجود الاعداد الجيد لاعضاء هيئة التدريس من المواطنين كمؤشر لجودة مخرجات التعليم الجامعي وكالاتي:

جدول (١٨)

قلة وجود الاعداد الجيد لاعضاء هيئة التدريس من المواطنين كمؤشر لجودة مخرجات التعليم الجامعي

الاجابة	العدد	النسبة المئوية

موافق جدا	٣٥	٢٣,٣٣
موافق	٤٩	٣٢,٦٧
غير موافق	٥٨	٣٨,٦٧
(لم يجب عن هذا السؤال)	٨	٥,٣٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

اما فيما يتعلق بتوزيع نسب العينة المشاركة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات حول قلة قدرة تلك الكليات في هذه الجامعات على استقطاب اعضاء هيئة تدريس متميزين من غير المواطنين كمؤشر لجودة مخرجات التعليم الجامعي فقد جاءت كالاتي:

جدول (١٩)

قلة قدرة تلك الكليات في هذه الجامعات على استقطاب اعضاء هيئة تدريس متميزين من غير المواطنين كمؤشر لجودة مخرجات التعليم الجامعي

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق جدا	٥٧	٣٨
موافق	٥٥	٤٦,٦٦
غير موافق	٣٤	٢٢,٦٧
(لم يجب عن هذا السؤال)	٤	٢,٦٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠

وقد كان توزيع نسبة العينة المشاركة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات قلة اهتمام الطلاب بالدراسة واخذها بالجدية المطلوبة كما ياتي:

جدول (٢٠)

توزيع نسبة العينة المشاركة حول قلة اهتمام الطلاب بالدراسة واخذها بالجدية المطلوبة

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق جدا	٨٠	٥٣,٣٣

موافق	٥٥	٣٦,٦٧
غير موافق	١٠	٦,٦٧
(لم يجب عن هذا السؤال)	٥	٣,٣٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

وقد كان توزيع نسبة العينة المشاركة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات حول قلة وجود الانشطة الطلابية الترويحية في الجامعات مما ينتج عنه جو اجتماعي كئيب وممل و يساعد على التحصيل العلمي الجيد كالاتي:

جدول(٢١)

توزيع نسبة العينة المشاركة حول قلة وجود الانشطة الطلابية الترويحية في الجامعات

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق جدا	٢٣	١٥,٣٣
موافق	٦٠	٤٠
غير موافق	٥٧	٣٨
(لم يجب عن هذا السؤال)	١٠	٦,٦٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

وقد كان توزيع نسبة العينة المشاركة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات حول قلة وجود الخدمات المساندة مثل التوجيه والارشاد في كليات تلك الجامعات ومدى تاثيره على جودة مخرجات التعليم العالي فقد كانت كما ياتي:

جدول (٢٢)

توزيع نسبة العينة المشاركة حول قلة وجود الخدمات المساندة

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق جدا	٢٩	١٩,٣٣
موافق	٦٣	٤٢
غير موافق	٥٥	٣٦,٦٧

(لم يجب عن هذا السؤال)	٣	٢
المجموع	١٥٠	%١٠٠

وعن قلة وجود المنهج الدراسي الذي يعكس متطلبات المجتمع واثره في جودة مخرجات التعليم العالي فقد كانت نسبة توزيع العينة المشاركة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات كما يأتي:

جدول (٢٣)

توزيع نسبة العينة المشاركة حول قلة وجود المنهج الدراسي الذي يعكس متطلبات المجتمع

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق جدا	٢٢	١٤,٦
موافق	٦٩	٤٦
غير موافق	٥٨	٣٨,٦٧
(لم يجب عن هذا السؤال)	١	٠,٦٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

اما كثرة الطلاب في الشعب وتاثيره سلبيا في جودة التعليم في كليات تلك الجامعات فقد جاءت نسب توزيع العينة المشاركة من اعضاء هيئة التدريس كما ياتي:

جدول (٢٤)

توزيع نسبة العينة المشاركة حول كثرة الطلاب في الشعب

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق جدا	٤٢	٢٨
موافق	٥٨	٣٨,٦٧
غير موافق	٣٨	٢٥,٣٣

(لم يجب على هذا السؤال)	١٢	٨
المجموع	١٥٠	%١٠٠

وقد جاء توزيع نسبة المشاركة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات حول قلة المرافق العلمية المناسبة كالمكتبة والمختبرات والحاسبات واثره في جودة مخرجات التعليم العالي فقد كانت كما ياتي:

جدول (٢٥)

توزيع نسبة العينة المشاركة حول قلة وجود العملية المناسبة

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق جدا	٢١	١٤
موافق	٣٩	٢٦
غير موافق	٧٩	٥٢,٦٧
(لم يجب عن هذا السؤال)	١١	٧,٣٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

اما ما يتعلق بالكتاب الجامعي وقلة توافره واثره في جودة مخرجات التعليم الجامعي فقد جاءت نسبة توزيع العينة المشاركة كالاتي:

جدول (٢٦)

توزيع نسبة العينة المشاركة حول قلة توافر الكتاب الجامعي

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق جدا	٢٩	١٩,٣٣
موافق	٣٣	٢٢
غير موافق	٨١	٥٤
(لم يجب عن هذا السؤال)	٧	٤,٦٧

المجموع	١٥٠	%١٠٠

جاء توزيع نسبة العينة المشاركة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات حول كون كليات تلك الجامعات تعمل بمعزل عن متطلبات التنمية في المجتمع واثر ذلك في جودة مخرجات التعليم الجامعي فقد كانت كما ياتي :

جدول (٢٧)

توزيع نسبة المشاركة حول كون كليات تلك الجامعات تعمل بمعزل عن متطلبات التنمية في المجتمع

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق جدا	٣٥	٢٣,٣٣
موافق	٧٢	٤٨
غير موافق	٤٠	٢٦,٦٧
(لم يجب عن هذا السؤال)	٣	٢
المجموع	١٥٠	%١٠٠

وحول غياب التخطيط الدقيق فيما يتعلق بفتح الاقسام والتخصصات الاكاديمية في كليات تلك الجامعات واثره ذلك على جودة مخرجات التعليم الجامعي فقد جاءت نسبة توزيع العينة المشاركة كما يأتي:

جدول (٢٨)

توزيع نسبة العينة المشاركة حول غياب التخطيط الدقيق فيما يتعلق بفتح الاقسام والتخصصات الاكاديمية في كليات تلك الجامعات

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق جدا	٤٥	٣٠
موافق	٥٦	٣٧,٣٣

غير موافق	٤٢	٢٨
(لم يجب عن هذا السؤال)	٧	٤,٦٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

وقد جاءت نسبة عينة المشاركة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات حول انشغال العديد من اعضاء هيئة التدريس في البحوث واعطاء التدريس اهمية اقل واثر ذلك على جودة مخرجات التعليم الجامعي فقد كانت كالاتي:

جدول (٢٩)

توزيع نسبة العينة المشاركة حول انشغال العديد من اعضاء هيئة التدريس في البحوث واعطاء التدريس اهمية اقل

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق جدا	٢٠	١٣,٣٣
موافق	٤١	٢٧,٣٣
غير موافق	٨٠	٥٣,٣٣
(لم يجب عن هذا السؤال)	٩	٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠

اما عن انشغال اعضاء هيئة التدريس في الاعمال الاستشارية والخاصة خارج كليات تلك الجامعات واثره على جودة مخرجات التعليم الجامعي فقد كانت نسبة توزيع العينة حول ذلك كالاتي:

جدول (٣٠)

توزيع نسبة العينة المشاركة حول انشغال العديد من اعضاء هيئة التدريس في الاعمال الاستشارية والخاصة خارج كليات تلك الجامعات

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق جدا	١٨	١٢

موافق	٤٤	٢٩,٣٣
غير موافق	٨٦	٥٧,٣٣
(لم يجب عن هذا السؤال)	٢	١,٣٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

ومن الجداول (٣،٤،٥،٦،٧) ذات العلاقة بالمتغيرات الخاصة بالعينة المشاركة من أعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات في تخصصات الاقتصاد والعلوم الادارية .يتضح من الجدول (٣) اعداد أعضاء هيئة التدريس ، الذين شاركوا في الاجابة عن الاستبانه المعدة للبحث (انظر الملحق) ، حيث اتضح ان (١٥٠) من اعضاءهيئة التدريس في كليات تلك الجامعات ، قد شاركوا في البحث وأن مشاركة أعضاء هيئة التدريس من الجامعة الأردنية وجامعة الزرقاء الاهلية تمثل ١٦،٦٧% من مجموع العينة المشاركة من كليات الجامعات المعينة ، تليها من حيث العدد جامعة اليرموك بنسبة ١٢% وجامعة الاسراءوجامعة اربد الاهلية بنسبة ١٠% وجامعة العلوم التطبيقية وجامعة عمان الأهلية بنسبة ٨%، وجامعة فيلادلفيا بنسبة ٦،٦٧% ، وتاتي جامعة البتراء والزيتونة الأقل بنسبة ٤،٦٦% و ٤% على التوالي مع الاحاطة بأن الباحث قد ارسل لكل جامعة (٢٥) نسخة من الاستبانه ، الا أنه يبدو أن بعض الجامعات قد قامت بعمل نسخ اضافية لتوزيعها على اكبر عدد ممكن من اعضاء هيئة التدريس فيها .

أما الجدول (٤) فيبين توزيع نسبة العينة المشاركة في البحث من أعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات من حيث مدة الخدمة التي قضاها العضو في كليات تلك الجامعات ،وقد اتضح أن ٣٠ % من العينة المشاركة قد عملت في كليات تلك الجامعات ١٤ سنة أو اكثر ، وهذا أمر له مردوده الايجابي على البحث .اذ يتمتع افراد العينة بخبرة طويلة في مجال التعليم العالي .

أما توزيع العينة المشاركة في البحث من أعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات ،فقد تبين من الجدول (٥) أن ٢٠% من اعضاء هيئة التدريس المشاركين في البحث ، من أولئك الذين ينتمون الى تخصصات ادارة الاعمال والمحاسبة ، يليهم من حيث النسبة اولئك المتخصصون في مجالات الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية ، حيث بلغت

نسبتهم ١٦،٦٧% ، ويليهم بذلك المتخصصون في نظم المعلومات الادارية بنسبة ١٥،٣٣% ، أما المتخصصون في التسويق فقد كانت نسبتهم ٦،٦٧%.

ويبين الجدول (٦) ان نسبة ٦٠% من العينة المشاركة في البحث من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات من اولئك المتفرغين للتدريس ، فيما بين أن نسبة ٢٠% من العينة المشاركة يعملون في مناصب ادارية بواقع دوام كامل وان نسبة ٢٠% من العينة المشاركة تشغل مناصب ادارية بواقع دوام جزئي .

وأوضح الجدول (٧) أن ٤١،٣٣% من الذين شاركوا في البحث من الاساتذة المساعدين ،وان ٣٠،٦١% من العينة من الاساتذة المشاركين ، ١٨،٦٧% من أعضاءهيئة التدريس برتبة أستاذ ٦،٦٧% من المشاركين من المحاضرين .

أما فيما يتعلق بتحليل المعلومات المتعلقة باسئلة القسم الثاني من استبانة البحث فيتضح أنها يمكن ثباتها وتعزيزها من خلال فرضية البحث الرئيسية القائلة " كلما تم الالتزام بمؤشرات أو أسس مدخلات التعليم العالي في كليات تلك الجامعات أثر ذلك على ضمان جودة مخرجات التعليم العالي ومقوماتها وكالاتي :

تحليل المعلومات المتعلقة بضرورة اختيارات القبول في كليات تلك الجامعات :

تشير المعلومات المتعلقة باجابات العينة المشاركة في البحث من أعضاءهيئة التدريس في كليات تلك الجامعات الى ان ٦٠% من العينة المشاركة توافق على ان اختبارات القبول في كليات تلك الجامعات تعد مؤشراً لجودة مدخلات التعليم الجامعي ، وان ٣٦،٦٧% من العينة المشاركة لا توافق على أن اختبارات القبول تعد مؤشراً على جودة مدخلات التعليم الجامعي ، وقد يدل ذلك على اهمية اختيار الطلبة الذين تتاح لهم فرصة القبول في كليات تلك الجامعات ، وقد يكمن ذلك في عدد من الاسباب :

١-أن نتائج الثانوية العامة في كثير من الدول قد لا تكون مؤشراً حقيقاً لتحصيل الطلاب العلمي .

٢-امكانية اختيار طلبة متميزين في القبول في كليات تلك الجامعات .

٣-الحد من عدد الطلبة المتقدمين للقبول وخاصة ان المرافق في بعض كليات تلك الجامعات قد لا تسمح باستيعاب اعداد كبيرة من الطلاب مما يؤثر على العملية التعليمية في كليات تلك الجامعات وبصفة عامة ، وهذا ما يثبت ويعزز فرضية

البحث الفرعية القائلة كلما كان هناك ضرورة لاختبارات القبول في كليات تلك الجامعات أثر على جودة مخرجات التعليم العالي .

ب- تحليل المعلومات المتعلقة بعدد الطلاب المقبولين في كليات تلك الجامعات في التخصصات النظرية :

تعد بين الجدول (٩) أن ٣١,٣٣% من العينة المشاركة في البحث من أعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات ، يرون أن العدد المناسب هو ٢٥ طالباً وان نسبة ٣٠% من العينة أفادت بأن العدد المناسب هو ٤٠ طالباً ، وفي نظر ٢٦،٦٧% من العينة المشاركة أن ٣٥ طالباً هو الحد الأعلى للطلاب في الشعب وان ٨% من العينة المشاركة ترى أن الحد الأعلى لعدد الطلاب في الشعب هو ١٥ طالباً . ولعلنا نرى أن ٢٥ طالباً هو الحد الأعلى فعلا بالنسبة للتخصصات النظرية كما اشارت الى ذلك النسبة الكبرى من أعضاء هيئة التدريس المشاركة في البحث العلمي . أما ما تبينه النسبة ٨% من العينة المشاركة ، بأن الحد الاعلى هو ١٥ طالباً فاعتقادنا أنه غير منطقي وخاصة مع معرفتنا بالضغط الهائل على كليات تلك الجامعات من حملة شهادة المرحلة الثانونية مما يثبت ويعزز فرضية البحث الفرعية القائلة " كلما تزايد عدد الطلاب المقبولين في كليات تلك الجامعات في التخصصات النظرية كلما أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي "

ت- تحليل المعلومات المتعلقة بعدد الطلاب المقبولين في كليات تلك الجامعات في التخصصات العلمية والكمية :

وجاءت نسبة توزيع العينة المشاركة في البحث من أعضاء هيأة التدريس في كليات تلك الجامعات للاجابة على هذا السؤال كما يأتي :

ترى نسبة ٤٣،٣٣% من العينة المشاركة فقد أفادت بان الحد الاعلى لعدد الطلاب في تلك الشعب يجب أن لا يتعدى ٢٥ طالباً ، وقد أفادت نسبة ٢٠،٦٧% من العينة المشاركة في البحث بأن الحد الاعلى لعدد الطلاب في هذه الشعب هو ١٥ طالباً . ونظراً لما تعانية مرافق كليات تلك الجامعات من شح في العدد والتجهيزات فلعلنا نؤيد ما افادت به نسبة ٤٣،٣٣% من العينة المشاركة في البحث بأن الحد الاعلى لعدد الطلاب في التخصصات العلمية والكمية يجب أن لا يتعدى ٢٠ طالباً . أما أن الحد الاعلى للطلاب في هذه الشعب يجب الا يتعدى ١٠ طلاب ، كما أفادت به نسبة ٤،٦٧% من العينة المشاركة ، فقد لا

يكون أمراً منطقياً في ظل الظروف التي تعيشها كليات تلك الجامعات ، وهذا ما يثبت ويعزز فرضية البحث الفرضية القائلة " كلما تزايد عدد الطلاب المقبولين في كليات تلك الجامعات في التخصصات العلمية كلما اثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " . وتشير مؤشرات التعلم في الدول العربية الى ان معدلات نمو اعداد الطلاب لجميع الدول العربية للمدة من ١٩٨٠ – ١٩٩٥ للمرحلة الجامعية بلغت نسبة ١٦% و١٨ % للمرحلة الثانونية ، في حين بلغت هذه النسبة ١١،٦% للمرحلة المتوسطة و ٨،٣% للمرحلة الابتدائية . وتوضح الأرقام الضغط المتزايد على التعليم الجامعي والذين قد يستمر لفترة قادمة نسبياً خاصة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار النسبة العالية للشباب في التركيبة السكانية لهذه الدول .

كما تشير نسب النمو لأعداد طلاب المرحلتين الثانوية والجامعية الى ان من المتوقع تزايد اعداد الداخلين الجدد لسوق العمل ، مما يقتضي تحسين كفاءة التعليم وتحسين ظروف سوق العمل حتى لا تظهر مشكلة البطالة وحتى لا يصبح التعليم أسلوباً بديلاً ومكلفاً لتعويضات البطالة ، فالشخص الذي لا يجد عملاً بعد الدراسة الثانونية قد يجد أن من المجدي اقتصادياً مواصلة تعليمه الجامعي في ظل الدعم الكبير لهذا النوع من التعليم وتناقض التكاليف الخاصة التي يتكبدها الطالب .

ث- <u>تحليل المعلومات المتعلقة بالنصاب الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات</u>

وقد جاءت اجابات العينة المشاركة في البحث من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات كما يأتي :

أن نسبة ٦٣،٣٣% من افراد العينة المشاركة في البحث ترى أن النصاب التدريسي بالنسبة لعضو هيئة التدريس برتبة أستاذ أن لا يزيد عن ٦ وحدات تدريسية ، فيما رأى ٢٣،١٣% من العينة أن يكون نصاب الأستاذ من التدريس . هو ٣ وحدات فقط ، ونحن نميل الى ان يكون النصاب التدريسي بمرتبة استاذ هو ٦ وحدات تدريسية ، وذلك بهدف ترشيد عدد الاساتذة من ناحية ، واستفادة اكبر عدد ممكن من الطلاب من تدريس وخبرات الأستاذ الأكثر نضجاً في الجامعة . أما ما يتعلق بالنصاب التدريسي لعضو هيئة التدريس بمرتبة الأستاذ المشارك فقد رأت نسبة ٥٠% من العينة المشاركة في البحث ان النصاب التدريسي بالنسبة للأستاذ المشارك يجب أن يكون ٩ وحدات تدريسية ، فيما رأى ٤٢% من العينة أن يكون

النصاب التدريسي بالنسبة للأستاذ المشارك هو ٦ وحدات تدريسية ، ولعله من المفيد أن يتراوح نصاب الأستاذ المشارك بين ٦-٩ وحدات . مع ملاحظة انه كلما ازداد عدد الأساتذة المشاركين في مهمة التدريس كان ذلك أفضل بالنسبة للطلاب وبالتالي لمخرجات التعليم الجامعي ، لما يتمتع به اولئك من خبرة ومعلومات وافية في مجالات تخصصاتهم .

أما بالنسبة للنصاب التدريسي لعضو هيئة التدريس بمرتبة الاستاذ المساعد فقد رأت نسبة ٥٣،٣٣% من العينة المشاركة في البحث أن يكون ٩ وحدات تدريسية ، فيما رأت نسبة ٣٠% من العينة أن يكون نصاب الأستاذ المساعد من التدريس هو ١٢ وحدة تدريسية واشار ١٠% من العينة ان يكون النصاب هو اكثر من ١٢ وحدة . ولعل النصاب التدريسي المقبول لعضو هيئة التدريس في هذه المرتبة هو ٩-٢٥ وحدة ، اذا توفرت الاعداد المطلوبة من المدرسيين ولا يتعدى ١٢ ساعة في اي حال من الاحوال ، وذلك لكي يتمكن عضو هيئة التدريس من تقديم الخدمة المطلوبة للطلاب من الناحية التعليمية ، وكذلك يكون بامكانه الاسهام في اعمال اللجان المختلفة والتفرغ بعض الوقت لعمل البحوث الأكاديمية المطلوبة .

وفيما يتعلق بالنصاب التدريسي الخاص بعضو هيئة التدريس بمرتبة محاضر فقد رأت نسبة ٥٠% من العينة المشاركة في البحث أن يكون ١٢ وحدة تدريسية فيما ٦٧،٣٦% من العينة أشارت الى ان النصاب التدريسي يجب أن يكون ١٥وحدة تدريسية أما من رأى ان يكون اكثر من ذلك نسبة بسيطة لا تتعدى ٧,٣٣ % من العينة المشاركة . علما ان من ١٢-١٥ وحدة تدريسية تكون نصاباً معقولاً للمحاضر نظراً لعدم الزامه بالقيام في البحوث ، بما يثبت ويعزز فرضية البحث القائلة كلما حدد النصاب الاكاديمي لاعضاء الهيئة التدريسية في كليات تلك الجامعات اثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي . ويشتمل النصاب الاكاديمي على عدد من الواجبات التي يقوم بها عضو هيئة التدريس المتفرغ وهي كما يأتي :

١- التدريس (المستوى الجامعي ، الدراسات العليا ، التحضير للمحاضرات ، عمل الاختبارات ، تصحيح الاختبارات) .
٢- اوقات المكتب .
٣- الارشاد والتوجية .
٤- البحوث .

ج- تحليل المعلومات المتعلقة بالبرنامج التعاوني والتدريب الصيفي لطلاب تلك الجامعات :

وقد اكدت نسب المشاركه في البحث من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات اهمية العمل التعاوني والتدريب الصيفي وانه مفيد لمخرجات التعليم العاالي حيث وجد ان ٩٢% من العينة يرون اهمية لهذا العمل التعاوني والتدريب الصيفي ، فيما نسبة صغيرة جداً لا تتعدى ٦% من العينة المشاركة ترى ان البرنامج التعاوني والتدريب الصيفي ليس مفيداً لمخرجات التعليم الجامعي . ولعل تجارب بعض كليات تلك الجامعات ومن ضمنها جامعة الزرقاء الاهلية ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية تشير الى اهمية واضحة للبرنامج التعاوني والتدريب الصيفي بالنسبة الى طلابها ، حيث تتيح هذه البرنامج للطلاب فرصة الاحتكاك بالحياة العملية مما يساعدهم على بلورة افكارهم حول مستقبلهم العملي وصقل شخصياتهم علماً ان العديد من الشركات التي يعمل فيها الطلاب خلال هذا البرنامج يتم لها التعرف على الطلاب للعاملين معها واستقطابهم للعمل الوظيفي بها بعد التخرج وفي الوقت نفسه تتاح الفرصة للطلاب التعرف على هذه الشركات والامتيازات التي تقدمها للعاملين فيها اضافة الى ان الطلاب خلال هذا البرنامج يستفيدون منها ، حيث تدفع هذه الشركات مكافأت مجزية للطلاب الذين يعملون معها خلال تلك الفترة وكذلك امكانية احتساب فترة العمل التعاوني كخدمة تسجل الى الطلاب الذين يتم توظيفهم بعد تخرجهم والتحاقهم للعمل بها وهذا ما يثبت ويعزز فرضية البحث الفرعية القائلة كلما كان هناك دور للعمل التعاوني والتدريب الصيفي في كليات تلك الجامعات كلما اثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي .

ويعرف التعليم التعاوني اصطلاحاً بـ (نظام التعليم التعاوني الذي يعتبر اسلوب متقدم من اساليب التعليم التطبيقي ، وتطلق عليه بعض الدول اصطلاح من المدرسة الى العمل (الحازمي : ١١، ١٤١٧) . وعن اهمية البرنامج في الولايات المتحدة الامريكية اقيمت دراسة قامت بها جامعة ولاية ميتشكان الامريكية ١٩٩٤ ان الخريجين العاملين من الشخصيات الهندسية يحصلون بالمتوسط حوالي ٤٠٠٠ دولار اضافة الى دخلهم السنوي مقارنه بدخول اقرانهم خريجي التعليم التقليدي واضافت الدراسة ان معدل البطالة بين خريجي التعليم التقليدي ١٣,٤ % كان اعلى من اقرانهم خريجي التعليم بحوال ثلاثة اضعاف (الحازمي ، ١٤١٧ : ١٦) .

ح_ تحليل المعلومات المتعلقة بانخفاض مستوى التاهيل العلمي لخريجي المرحلة الثانوية:

دلت نسبة توزيع العينة المشاركة في البحث من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات عليها ان ٥٢% من العينة المشاركة توافق جداً على ان السبب في تدني جودة مخرجات التعليم الجامعي يكمن في انخفاض مستوى التاهيل لخريجي المرحلة الثانوية . ولعل ابرز الدلالات على صحة ذلك الافتراض هو قيام مختلف كليات الجامعات باعتماد اختبار تحديد مستويات الطلاب وقدراتهم على السير في المرحلة الجامعية.

واذا ما اتضح ان نسبة ٣٠,٦٧% من العينة المشاركة في البحث توافق على ان السبب في انخفاض التأهيل العلمي لخريجي المرحلة الثانوية ، ويكون مجموع النسبة لموافق جداً وموافق ٨٢,٦٧% وهذه نسبة عالية توكد ان لمدخلات التعليم الجامعي (الطلاب) اثر سلبي على مخرجاته ، وهذا ما يثبت ويعزز فرضية البحث الفرعية القائلة " كلما انخفض مستوى التأهيل العلمي لخريجي المرحلة الثانوية لطلاب كليات تلك الجامعات اثر ذلك على مخرجات التعليم العالي".

خ-تحليل المعلومات المتعلقة بقلة وجود التمويل الكافي للتعليم الجامعي :

اوضحت نسبة توزيع العينة المشاركة في البحث من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات فيما يتعلق بقلة وجودالتمويل الكافي للتعليم الجامعي في كليات تلك الجامعات وعلاقته السلبية على مخرجات التعليم الجامعي ، حيث ان نسبة ١٦,٦٧% من المشاركين يوافقون جداً على ان نقص التمويل يشكل سبباً في تدني جودة مخرجات التعلم الجامعي ، في حين افاد ٤١,٣٣% بانهم لا يوافقون على ان نقص التمويل يشكل سببا في تدني جودة التعليم العالي ، ولعل ارتفاع نسبة من لا يوافقون على نقص التمويل يشكل سببا يوثر سلبا على جودة التعليم العالي ، ويرون ان الامكانيات والموارد المالية قد تكون اساسا في عملية جودة المخرجات اذا لم يتوافر الاستاذ المتميز والطالب الجامعي الواعد ، وهذا ما يثبت ويعزز فرضية البحث الفرعية القائلة كلما قل التمويل الكافي للتعليم العالي لكليات تلك الجامعات اثر على جودة مخرجات التعليم العالي .

واذا كانت اغلبية دول العالم تتجه الى خفض الاتفاق على التعليم الجامعي وتقليص دور الدولة في مجال تمويل التعليم العالي فضلا عن ضرورة توفير فرصة التعليم الجامعي (لاكبر عدد من خريجي المرحلة الثانوية). فلا بد لكليات تلك الجامعات ان تعيد النظر في نواحي صرف مواردها المالية المرصودة من الخزينة العامة ، وان تكون اكثر فعالية

(more effective)وان تكون اكثر تأثيراً في الاستفادة (more efficient) ناهيك عن اهمية اخذ كليات تلك الجامعات بتقويم برامجها واتخاذ اللازم حيال تلك التي لم يعد لها عائد كبير على المجتمع وايقافها ،كما عليها ان تفتح الافاق حول عمليات غير تقليدية تحاول من خلالها الحصول على موارد مالية اضافية تكون رافدا للموارد المالية العامة وتساعدها على القيام بمهماتها على احسن وجه ممكن . وذلك من خلال التخلص من البرامج المكلفة ذات المردود غير المجدي للتنمية ولمخرجات التعليم العالي من الطلاب ودراسة امكانية تخصيص بعض الخدمات التي تقوم بها كليات تلك الجامعات واعطائها للقطاع الخاص لاستثمارها وادراتها للتخلص من الهدر المالي ، واعادة النظر في اوضاع بعض الاراضي التابعة الى الجامعات والتي لا تقوم تلك الجامعات باستغلالها وذلك وفق الاجراءات النظامية المتبعة ومعايير التخطيط المتبعة وتخصيص ريعها لتعزيز بند الصيانة للمباني . وهذا وقد تبنى العديد من الجامعات في العالم فكرة الجامعة المنتجه ، التي تعد في منطقتنا اسلوب جديد لتوفير مزيد من الموارد للجامعات من خلال عدد من الاساليب الاستثمارية.

د- تحليل المعلومات المتعلقة بقلة الاعداد الجيد لاعضاء هيئة التدريس من المواطنين في كليات تلك الجامعات :

تفيد نسبة توزيع العينة المشاركة في البحث من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات بان ٢٣,٣٣% من العينة المشاركة توافق جدا على ان قلة وجود الاعداد الجيد لاعضاء هيئة التدريس هو سبب له تأثير سلبي على جودة مخرجات التعليم العالي في حين توافق نسبة ٣٢,٦٧% من العينة المشاركة على ان هذا السبب له تأثيره السلبي على مخرجات التعليم الجامعي في الوقت الذي يبين البحث ان نسبة ٣٨,٦٧% من العينة المشاركة لا توافق على ان قلة الاعداد الجيد لاعضاء هيئة التدريس من المواطنين له تاثير سلبي على مخرجات التعليم الجامعي . فلعل هذه النسبة العالية بعض الشيء تفيد لان العينة المشاركة ترى ان اعداد اعضاء هيئة التديس المواطنين من كليات تلك الجامعات جيد ويتم على الوجه المطلوب وهذ ما يثبت ويعزز فرضية البحث الفرعية القائلة "كلما قل الاعداد الجيد لاعضاء الهيئة التدريسية من المواطنين في كليات تلك الجامعات اثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي .

وعلى الحديث عن اعداد وتاهيل عضو التدريس فانه يدور جدل قديم حول اهمية عضو هيئة التدريس ، وما يجب ان يحصل عليه من تأهيل واعداد قبل تكلليفه لا داء هذه المهمة "عملية التدريس "هذا من الناحية النظرية ،اما من الناحية العملية فنجد ان العديد من المحاضرين والمعيدين لديهم القدرة البالغة على التفاعل والتواصل مع الطلاب ، وشرح المعلومات دون حصولهم على شهادلت متقدمة كالدكتوراه ، وقد اثيرت قضية التاهيل هذه سنة ١٩٠٣ في الولايات المتحدة الامريكية عندما كتب وليمز جيمز (james)مقالة بعنوان "اخطبوط دكتوراه الفلسفة "وكان جيمز عندما كتب ذلك المقال عضوا في هيئة التدريس في جامعة هارفورد ، حيث قال ان اتجاهنا المتزايد الى استثناء العاملين الذين ليسو بنفس الوقت (دكاترا) من التدريس اتجاه تضليلي حيث يجب ان نتساءل هل يستطيع اي انسان ان يقول ولو لي برهة من الوقت انة دراسة الدكتوراه هي ضمان بحد ذاتها لحاملها بالقدرة على التدريس الجامعي (قاض ،١٩٨١:٤٦٠).

ونظرا لكون عضو هيئة التدريس عنصرا مهما من العناصر الاساسية والرئيسية للعملية التعليمية في الجامعة ، وعاملاً فعالاً في تحسين الكفاية الداخلية للنظام الاكاديمي في الجامعة ،تسعى الجامعات جاهدة الى اختيار المتميزين من خريجي الجامعالت والحاقهم بـ (وظائف المعيدين لفترة معينة تكون بمثابة تعريف لهم بنظام الجامعة وثقافتها culture) وصقل لقدراتهم ومعرفة مدى استعدادهم وتكيفهم مع عملية التدريس المستقبلية ويتم بعد ذلك تهيئتهم للبدء في عملية التحضير للدراسات العليا واختيار افضل الجامعات التي يجب ان يتخرجو منها .ويقول (مرسي) ان الذين لا يكتبون بحوثا ولا ينشرونها تلغى عقودهم في معظم الجامعات الامريكية ذات السمعة الطيبية ولذا فأن مبدأ انشر او تهلك او يقضى عليك (puplish or perish) يعبر تماما عن هذه العملية ، وفي عالمنا العربي فان الذين يبحثون ولا ينشرون لا يرقون (مرسي ،١٩٨٥:٧٨).

ذ- <u>تحليل المعلومات المتعلقة بقلة قدرة بعض كليات تلك الجامعات على استقطاب أعضاء هيئة تدريس متميزين من غير المواطنين</u> :

أوضحت نسبة توزيع العينة المشاركة في البحث من اعضاء هيئة التدريس في بعض كليات تلك الجامعات أن ٣٨%من العينة توافق جداً على ان قلة قدرة بعض كليات تلك الجامعات على استقطاب اعضاء هيئة تدريس متميزين من غير المواطنين ، يعد سبباً في

تدني جودة مخرجات التعليم الجامعي ، كما أفاد ٢٦٦٦% من المشاركين في البحث بأنهم يوافقون على ان هذا هو السبب في تدني مستوى جودة المخرجات . الا أن ٢٢٦٧% من العينة المشاركة لا توافق على ان قلة قدرة بعض كليات تلك الجامعات على استقطاب اعضاء هيئة تدريس متميزين من غير المواطنين يعد سبباً في تدني مستوى جودة المتخرجين من كليات تلك الجامعات ، الا انه وبمعرفة ان مجموع نسبة الموافقين جداً والموافقين هي ٤٦% فقد يتبادر الى الذهن ان كليات تلك الجامعات تعاني من نقص في اعضاء هيئة التدريس بصفة عامة وان استقطاب مدرسين متميزين من غير المواطنين ليس في متناول العديد من كليات تلك الجامعات ، خصوصاً مع نقص التمويل من ناحية وارتفاع مرتبات اعضاء هيئة التدريس من غير المواطنين وبخاصة في مجالات الاقتصاد والعلوم الادارية من ناحية اخرى ، وهذا ما يثبت ويعزز فرضية البحث القائلة " كلما قلت قدرة كليات تلك الجامعات على استقطاب اعضاء هيئة تدريسة من غير المواطنين اثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي ".

ر-**<u>تحليل المعلومات المتعلقة بقلة اهتمام الطلاب بالدراسة وعدم اخذها بالجدية المطلوبة</u>** :

وافقت جداً نسبة ٥٣,٣٣% من العينة المشاركة في البحث أن قلة اهتمام الطلاب بالدراسة وعدم اخذها بالجدية المطلوبة يشكل سبباً في تدني مستوى جودة مخرجات التعليم الجامعي في كليات تلك الجامعات فيها وافقت نسبة ٣٦,٦٧% فقط على ان هذا يشكل سبباً في تدني مخرجات التعليم الجامعي ، وان نسبة ٦٧،٦% فقط لا توافق على أن قلة اخذ الطلاب الدراسة بالجدية المطلوبة يشكل سببا سلبياً لمخرجات التعليم الجامعي ، وحيث أن مجموع نسبة الموافقين جداً والموافقين هي ٩٠% من مجموع العينة المشاركة فلعل ذلك يعد مؤشر خطير من حيث جدية الطلاب وأخذهم الدراسة بالمستوى المطلوب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخاصة في هذا العصر الذي يشكل التعليم العالي وجودة مخرجاته أساساً للتنمية والسير في مصاف الدول المتقدمة . وخصوصاً اننا على مشارف القرن الحادي والعشرين الذي ستسوده العولمة بقوانينها وشروطها ، التي تتطلب التميز والمنافسة في جميع مخرجات النظم في جميع الدول وبخاصة مخرجات التعليم العالي ، وأن قلة اخذ الطلاب للدراسة الجامعية بالجدية المطلوبة يعد هدرا تربوياً يجب اعادة النظر فيه . ولعل توجه كليات تلك الجامعات اعتماد اختبارات قبول مقننة تاخذ بعين الاعتبار مدى قدرات الطلاب واستعدادهم للسير في الدراسة الجامعية دون أي تعثر أو تخلف على المدة المطلوبة لأنهاء

متطلبات التخرج لـه ما يبرره وهذا ما يثبت ويعزز فرضية البحث الفرعية القائلة " كلما قل اهتمام الطلاب في كليات تلك الجامعات بالدراسة وأخذها بالجدية المطلوبة اثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .

ز- <u>تحليل المعلومات المتعلقة بقلة وجود الأنشطة الطلابية الترويحية في كليات تلك الجامعات</u>

:

جاء توزيع نسبة العينة المشاركة من أعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات أن ١٥,٣٣% من العينة يوافقون جداً على ان قلة وجود الانشطة الترويحية يشكل سبباً في تدني جودة مخرجات التعليم الجامعي ، في حين ٤٠% من العينة المشاركة توافق على أن غياب أو قلة الانشطة الترويحية يعد سبباً لتدني مستوى جودة مخرجات التعليم ، و أن ٣٨% لا توافق على أن قلة وجود تلك الانشطة سبباً في تدني مستوى جودة مخرجات التعليم ، وهذا ما يعزز ويثبت فرضية البحث الفرعية القائلة " كلما قل وجود الانشطة الطلابية الترويحية في كليات تلك الجامعات اثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .

س- <u>تحليل المعلومات المتعلقة بقلة وجود الخدمات المساندة من التوجيه والارشاد في كليات تلك الجامعات</u> :

تشير النسب فيما يتعلق بهذا السبب وكونه يشكل عاملاً في تدني جودة مخرجات التعليم الجامعي لكليات تلك الجامعات الى ان ٣٦,٦٧% من العينة المشاركة لا توافق على ان هذا يشكل سبباً في تدني مستوى جودة المخرجات ، فيما اشار ٤٢% من العينة الى انهم يوافقون على ان قلة هذه الخدمات تودي الى قلة جودة مخرجات التعليم الجامعي ، فيما وافق جداً ١٩,٣٣% من العينة على ان قلة هذه الخدمات يشكل سبباً في تدني مستوى جودة مخرجات التعليم في كليات تلك الجامعات .واذا ما أخذنا مجموع نسب الموافقون جداً والموافقون لوجدناها ٦١,٣٣% وهذه النسبة عالية بعض الشيء ، ولذلك فلعل وجود مثل هذه الخدمات وتعزيزها ان وجدت أمر له مردوده الايجابي على مخرجات التعليم الجامعي في كليات تلك الجامعات ، وهذا ما يثبت ويعزز فرضية البحث الفرعية القائلة " كلما قل وجود الخدمات المساندة كالتوجية والارشاد في كليات تلك الجامعات اثر ذلك في وجودة مخرجات التعليم العالي

ش- <u>تحليل المعلومات المتعلقة بقلة وجود المنهج الدراسي الذي يعكس متطلبات المجتمع :</u>

يفيد توزيع النسب المختلفة لأجابات العينة المشاركة في البحث من أعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات بأن ٤٦% يوافقون على أن قلة وجود المنهج الدراسي الذي يعكس متطلبات المجتمع يشكل سبباً في تدني مستوى خريجي كليات تلك الجامعات ،وان ١٤,٦٧% لايوافقون جداً على ان هذا سبب يؤثر سلباً على مخرجات التعليم العالي ، في حين وجد أن ٣٨,٦٧%من العينة المشاركة لا ترى في هذا سبباً مقنعاً لتدني مستوى التعليم الجامعي لكليات تلك الجامعات .وطالما أن نسبة الموافقين جداً والموافقين هي ٦٠,٦٧% تمثل نسبة عالية فلعل من المأمول أن تتخذ كليات تلك الجامعات التدابير اللازمة لاعادة النظر في مناهجها وجعلها اكثر ملاءمة مع متطلبات المجتمع وتعكس احتياجات التنمية فيه ما يثبت ويعزز فرضية البحث الفرعية القائلة "كلما قل وجود المنهج الدراسي الذي يعكس متطلبات المجتمع في كليات تلك الجامعات أثر ذلك في وجودة مخرجات التعليم العالي " .

ص- <u>تحليل المعلومات المتعلقة بكثرة الطلاب في الشعب</u> :

أوضح توزيع نسب العينة المشاركة في البحث من أعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات ، أن ٢٨% من العينة المشاركة توافق جداً على أن كثرة الطلاب في الشعب تمثل سبباً في تدني مستوى جودة مخرجات التعليم الجامعي ، في الوقت نفسة يوافق ما نسبته ٣٨,٦٧% من العينة المشاركة أن كثرة الطلاب في الشعب تعد سبباً لتدني مخرجات التعليم الجامعي في كليات تلك الجامعات ، غير أن نسبة ٢٥,٦٦% من العينة المشاركة ترى أن هذا لا يعد سبباً في تدني مستوى جودة مخرجات التعليم الجامعي في تلك الجامعات .

وتبلغ نسبة الموافقين جداً فضلا عن الموافقين ٦٦,٦٧% وهي نسبة عالية نسبياً ، يمكن أن تشير الى انه قد يكون من المفيد والضروري اخذ كثافة الطلاب في الشعب بالجدية المطلوبة من متخذي القرار في كليات تلك الجامعات ،والعمل على الحصول على التمويل الكافي لزيادة المرافق ما أمكن ، أو اللجوء الى الحد من القبول في كليات تلك الجامعات وتوجيه اعداد كبيرة من خريجي الثانويات العامة الى المعاهد الفنية والكليات التقنية المنتشرة في كل دولة من الدول العربية ، وهذا ما يعزز ويثبت فرضية البحث الفرعية القائلة "كلما كان هناك كثرة للطلاب في الشعب في كليات تلك الجامعات أثر ذلك في جودة مخرجات التعليم العالي " .

ض- تحليل المعلومات المتعلقة بقلة المرافق العلمية المناسبة كالمكتبات والمختبرات والحاسبات:

على الرغم من أهمية هذه المرافق الا ان نسبة ٥٢,٦٧%من العينة المشاركة توافق على أن قلة توافرها يشكل سبباً في تدني مستوى جودة مخرجات التعليم العالي ، فيما أن نسبة ٢٦% توافق على ان قلة وجودها يشكل سبباً في تدني جودة مخرجات التعليم الجامعي ، ونسبة ١٤% من العينة توافق جداً على ان قلة وجودها يشكل سبباً سلبياً في جودة مخرجات التعليم الجامعي .ولعل من اللافت للنظر أن نسبة الموافقين جداً والموافقين تقترب من نسبة غير الموافقين نوعاً ما ، ولعل هذا الانقسام في الرأي يوضح أن اعداد كبيرة من المشاركين من العينة في البحث من التخصصات ذات الطابع النظري كالاقتصاد والعلوم الادارية ،وهذا ما يعزز فرضية البحث الفرعية القائلة " قل توفر المرافق العلمية المناسبة كالمكتبة والمختبرات والحاسبات في كليات تلك الجامعات كلما أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .

ع- تحليل المعلومات المتعلقة بقلة توافر الكتاب الجامعي :

تبين أن ٥٤% من العينة المشاركة في البحث من أعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات ، لا توافق على أن قلة توافر الكتاب الجامعي يؤثر سلباً على جودة مخرجات التعليم الجامعي في كليات تلك الجامعات ، وان نسبة ٢٢% من العينة توافق على أن قلة وجود الكتاب يعد سبباً في تدني جودة مخرجات التعليم الجامعي ، وان نسبة ١٩,٣٣% من العينة توافق جداً على أن قلة توافر الكتاب الجامعي يعد سبباً في تدني مستوى جودة مخرجات التعليم الجامعي في كليات تلك الجامعات . ولعل من المستغرب ارتفاع نسبة العينة التي لا توافق على ان قلة وجود الكتاب الجامعي ليست بالضرورة أن يكون لها اثر سلبي على مخرجات التعليم الجامعي في كليات تلك الجامعات ، وقد يكون ارتفاع تلك النسبة من العينة عائدا الى ان الكثير من المشاركين في البحث من التخصصات النظرية أو من اولئك المتخرجين في جامعات لا تتطلب كتاباً جامعياً ، والتي تعتمد اسلوب الملخصات ، التي يقوم باعدادها أعضاءهيئة التدريس وتوزيعها على الطلاب كما هو الحال بالنسبة للعديد من جامعات دول العالم العربي . ويمكننا القول بأن وجود الكتاب الجامعي له أثر في جودة مخرجات التعليم الجامعي لأن الطالب يكون اولاً مسؤولاً عن ما هو مقرر في الكتاب من جهة وكذلك أعتماد كتاب هو في الغالب من تأليف

شخص أخر غير مدرس المادة ، وهذا بحد ذاته يعطي الطالب فرصته لمعرفة الرأي الأخر من مؤلف الكتاب ولا يكون محدداً بما يمليه عليه مدرس المادة نفسها ، وهذا ما يثبت ويعزز فرضيه البحث الفرعية القائلة " قل توافر الكتاب الجامعي في كليات تلك الجامعات كلما أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .

غ- تحليل المعلومات المتعلقة بأن كليات تلك الجامعات تعمل بمعزل عن متطلبات التنمية في المجتمع :

أوضحت نسبة توزيع العينة المشاركة في البحث من أعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات أن ٤٨%من العينة توافق على أن كليات تلك الجامعات تعمل بمعزل عن متطلبات التنمية في المجتمع وان ذلك يعد سبباً في تدني جودة مخرجات التعليم الجامعي في كليات تلك الجامعات ، و أن نسبة ٢٣,٣٣% من العينة المشاركة أفادت بأنها توافق جداً على أن كليات تلك الجامعات تعمل بمعزل عن متطلبات التنمية ، واذا ما اخذنا مجموع من يوافقون ويوافقون جداً على ان كليات تلك الجامعات تعمل بمعزل عن متطلبات التنمية في المجتمع ، وهذا ما يشكل ٧١,٣٣ % من العينة المشاركة . فقد يكون ذلك مؤشراً خطيراً على عدم قيام كليات تلك الجامعات بدورها في خدمة التنمية في المجتمع ، ولعل ذلك يكون مبرراً لما يتردد كثيراً في البحوث والدراسات بأن مخرجات التعليم الجامعي لا تتواءم مع متطلبات التنمية في بيئة مجتمع كليات تلك الجامعات وهذا ما يعزز ويثبت فرضية البحث الفرعية القائلة " كلما كانت كليات تلك الجامعات تعمل بمعزل عن متطلبات التنمية في المجتمع أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .

ف- تحليل المعلومات المتعلقة بغياب التخطيط الدقيق فيما يتعلق بفتح الاقسام والتخصصات الأكاديمية في كليات تلك الجامعات :

يتضح من الجدول (٢٨) بأن ما نسبته ٣٧,٣٣% من العينة المشاركة في البحث توافق على انه لا يوجد تخطيط دقيق فيما يتعلق بفتح الأقسام والتخصصات الأكاديمية في كليات تلك الجامعات ، ويعد ذلك سبباً في تدني جودة مخرجات التعليم الجامعي ،وان نسبة ٣٠% من العينة المشار كة توافق جداً على أن هذا السبب له تأثير سلبي على مخرجات التعليم ، واذا كان مجموع نسبة من يوافقون جداً ويوافقون هي ٦٧,٣٣% فهذه نسبة عالية يجب أخذها بجدية ، حيث أنها تؤكد وجود هدر تربوي كبير فيما يتعلق باستغلال الموارد وتوجيهها الى ما يخدم تنمية هذه

المجتمعات ،وهذا ما يعزز ويثبت فرضية البحث الفرعية القائلة "كلما كان هناك غياب للتخطيط الدقيق فيما يتعلق بفتح الأقسام والتخصصات الأكاديمية في كليات تلك الجامعات أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .

ق- تحليل المعلومات المتعلقة بانشغال العديد من أعضاءهيئة التدريس في البحوث واعطاءالتدريس اهتماماً اقل :

أوضح الجدول (٢٩) أن ٥٣,٣٣% من العينة المشاركة في البحث من أعضاءهيئة التدريس في كليات تلك الجامعات ، لا توافق على انشغال أعضاءهيئة التدريس في البحوث واعطاءالتعليم اهتماماً اقل يمكن أن يكون سبباً في تدني مستوى مخرجات التعليم الجامعي في كليات تلك الجامعات ، وانه قد يتبادر الى الذهن أن اعضاءهيئة التدريس المتميزين المشتغلين دائماً في البحوث يكونون افضل في الغالب في مهمة التدريس من غيرهم ، وذلك لتجديد معلوماتهم عن طريق البحوث مما ينعكس ايجابياً على مهمة تدريس الطلاب ، وان نسبة ٢٥,٣٣% من العينة المشاركة توافق على انشغال اعضاء هيئة التدريس في البحوث واعطاء التدريس اهمية اقل على كونه سبباً في تدني مستوى جودة مخرجات التعليم الجامعي في كليات تلك الجامعات ، وان ١٣,٣٣%فقط أفادت بانهم يوافقون جداً على انشغال أعضاء هيئة التدريس بالبحوث يعد سبباً في تدني مستوى جودة مخرجات التعليم الجامعي في كليات تلك الجامعات ، وهذا ما يعزز ويثبت فرضية البحث الفرعية القائلة" كلما انشغل العديد من اعضاءهيئة التدريس في البحوث واعطاء التدريس أهمية أقل في كليات تلك الجامعات اثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .

ك- تحليل المعلومات المتعلقةبانشغال أعضاء هيئة التدريس في الاعمال الاستشارية والخاصة خارج كليات تلك الجامعات :

يوضح الجدول (٣٠) أن ٧٥,٣٣% من العينة المشاركة من اعضاء هيئة التدريس في كليات تلك الجامعات ، غير موافقة على ان انشغال أعضاءهيئة التدريس في الاعمال الاستشارية والخاصة خارج الجامعات تشكل سبباً في تدني مستوى جودة مخرجات التعليم الجامعي في كليات تلك الجامعات ، بينما افاد ما نسبته ٢٩,٣٣% من العينة المشاركة بأنها توافق على ان انشغال أعضاء هيئة التدريس في الاستشارات والأعمال الخاصة تشكل سبباً في تدني مستوى جودة مخرجات التعليم الجامعي في كليات تلك الجامعات وان ما نسبته ١٢% من العينة المشاركة في

البحث توافق جداً على ان ذلك يعد سبباً في تدني مستوى المخرجات من مرحلة التعليم الجامعي في كليات تلك الجامعات .ولعل ارتفاع نسبة من لا يوافقون من العينة على ان انشغال أعضاء هيئة التدريس في الاعمال الاستشارية يعد دليلاً على كثرة الفرص الاستشارية والمشاركات في الاعمال الخاصة لأعضاءهيئة التدريس في كليات تلك الجامعات وان ذلك يشكل رافداً لهم وان الاستمرار فيه أمر له مردوده الايجابي علية ولذلك انهم لا يرون سبباً في تدني مستوى جودة المخرجات من التعليم الجامعي في كليات تلك الجامعات ،وهذا ما يعزز ويثبت فرضية البحث الفرعية القائلة " كلما انشغل اعضاءهيئة التدريس في الاعمال الاستشارية والخاصة خارج كليات تلك الجامعات أثر ذلك على جودة مخرجات التعليم العالي " .

رابعا_ الاستنتاجات

١- الحاجة إلى اختبارات القبول في كليات الجامعة من أجل الحصول على النوعية الجيدة .

٢- الحاجة الى السيطرة على حجم القبول في المراحل الأولى .

٣- محدودية تناسب ساعات عمل التدريسي مع متطلبات ادائه ، وانعكاس ذلك سلبا على جودة أدائه.

٤- الحاجة إلى إدراك أهمية العمل التعاوني بين أطراف العملية التعليمية .

٥- الحاجة إلى تبني صيغة منظمة للاستفادة من الموارد الجامعية .

٦- أهمية استقطاب وتطوير إمكانات الهيئات التدريسية من داخل البلد ، لأنه يساعد ضمان الاحتفاظ بالمستوى العلمي المطلوب.

رابعاً- توصيات البحث :

اتضح من نتائج البحث ان هناك عدداً من التوصيات التي يجب أن يتبناها البحث فيما يتعلق بالاسئلة المتعلقة بمؤشرات أو اسس ضمان جودة مخرجات التعليم العالي ومقوماتها ، ولعل من هذه التوصيات ما يأتي :

أ- يعد اجراء اختبارات القبول لالتحاق الطلاب في كليات تلك الجامعات أمرا لا جدال فيه ، خاصة أن نسبة عالية من المشاركين ترى أهمية هذه الاختبارات لأختيار الطلبة من ذوي الاستعداد للدراسة الجامعية ، مما يساعد على الحد من مشكلة الهدر التربوي ورسوب الطلاب وتأخرهم عن التخرج في الوقت المحدد ، كما يحد من مشكلة تسرب الطلاب من كليات تلك الجامعات لأن قبول طلاب قد يتسربون قبل انهاء البرنامج بطبيعة الحال له تاثير على الطلاب المتقدمين لكليات تلك الجامعات بصفة عامة.

ب- يوصي الباحث بأن العدد المناسب من الطلاب في شعب التخصصات النظرية يتراوح بين ٣٥-٤٠ طالباً في هذه التخصصات ، وذلك تقديراً لظروف كليات تلك الجامعات لعدم توفر المرافق والموارد المالية للتوسع في الانشاءات واضافة المزيد من المباني الاكاديمية المطلوبة ،؟ مع التاكيد بأن اكثر من ٤٠طالباً في اي شعبة قد لا يكون محققاً للهدف التعليمي الجامعي .

ت- أما فيما يتعلق بالتعليم العلمي والكمي فيختلف من حيث المتطلبات المختبرية وكذلك من حيث العدد الانسب للطلاب في الشعبة الواحدة ، وذلك لأن هذا النوع من التعليم يحتاج الى ما يسمى بالتجربة العلمية (Handon Experience) وذلك يتطلب أن يكون العدد مقبولاً من حيث قدرة عضو هيئة التدريس على مشاركة الطلاب في تجاربهم وكذلك من حيث أهمية السلامة في المختبرات والفصول . لذلك يوصي الباحث وتقديراً لظروف كليات الجامعات فان ٢٠ طالباً قد يكون عدداً مناسباً في الوقت الحاضر ، على ان تعمل كليات تلك الجامعات على تحقيق المزيد من الموارد المالية مما يساعدها على تشييد مرافق جديدة ، لكي يصبح بامكانها تحديد عدد اقل من الطلاب في الشعب العلمية والكمية لكي تصبح الشعبة تقتصر على عدد ١٥-١٨ طالبا .

ث- ضرورة تحديد النصاب الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس لعدد من الساعات تضاف اليه الاعباء التدريسية الأخرى كالارشاد الأكاديمي والتوجيه والقيام بالبحوث . ولعل كليات تلك الجامعات تعمل جهدها في الحصول على العدد المناسب من أعضاءهيئة التدريس من المواطنين أو المتعاقدين وصولاً الى النصاب الاكاديمي مقبول يحقق للطلاب الاستفادة القصوى من مجهودات الاساتذة التدريسيين ،ويتيح في الوقت ذاته لأعضاءهيئة التدريس أن يكون بأمكانهم القيام ببحوثهم ، الى جانب القيام بمسؤولية ارشاد وتوجية طلابهم .

ج- يوصي الباحث بأهمية وضرورة التعليم التعاوني والتدريب الصيفي كمؤشر لمخرجات جودة التعليم العالي يعد وقفة تحتاج الى تأمل من مسؤولي كليات تلك الجامعات وخاصة تلك التي لم تأخذ هذه البرامج بالجدية المطلوبة . حيث تعد فترة هذه البرامج فترة تعارف غالباً ما تنتهي باستقطاب الشركة للطالب المتدرب . فضلا عن ان الشركة قد استفادت من عمالة شبه متدربة لمدة محددة بعائد مادي غير مكلف ، لانها توظف تلك المدة لاعداد

التقويم المناسب للطالب ومدى قدرته على الانسجام في العمل بها بعد تخرجه .كما تتاح نفس الفرصة للطالب ، حيث يكون وجه نظر عن الشركة التي عمل بها وهل هي المناسبة له للعمل بعد التخرج .

ح- التأكيد على اتخاذ الأجراءات التصحيحية والدعوة الى الوقفة الصادقة تجاه تأهيل الطالب في المرحلة الثانوية وخصوصاً أن هذا الأمر لا يتحمل التأخير لأن لا يعني هدراً تربوياً فقط ، ولكنه يشكك في الاجراءات الاعتمادية لخريجي تلك المرحلة . ولذلك فان على كليات تلك الجامعات أن تأخذ في حسبانها ضرورة اعادة النظر في المناهج المقدمة في تلك المرحلة .وأساليب التدريس التي يجب أن تقلع عن التقليدية والتلقين الى طرائق شحذ اذهان الطلاب وتشجيعهم على التفكير والابتكار وحل المشكلات (Problem Solving) إضافة الى ذلك ضرورة توفير الكتاب الجامعي الجيد الذي يعكس الطرائق الحديثة في جذب الطلاب الى المادة ، كذلك أسلوب التدريس المشوق المبنى على الوسائل التعليمية الحديثة .

خ- يوصي الباحث بأن تضع كليات تلك الجامعات من أوليات خططها دعم التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة بالمواد اللازمة وعمل التشريعات التي من شأنها مساعدة كليات تلك الجامعات للحصول على موارد مالية اضافية كاعطائها الفرصة لاستثمار بعض أراضيها ومرافقها ، وكذلك تخصيص عدد من الخدمات التشغيلية التي غالباً تكلف كليات تلك الجامعات مصاريف باهضة .

د- ضرورة قيام كليات تلك الجامعات بالتحري عن الجامعات التي تبعث اليها المعيدين لتحضير دراستهم العليا ،وان توفر قوائم عن الجامعات المعترف بها والمتميزة في مجالات تخصصهم ، لكي يكون اعدادهم على درجة عالية من التكوين ، ولكي تتاح لهم فرصة الاحتكاك في أثناء تحضيرهم لدراساتهم العليا أساتذة وقادة رياديين معروفين على المستوى العالمي في مجالات تخصصاتهم .

ذ- يوصي الباحث بأن فتح أبواب القبول بصورة غير مقننه في كليات تلك الجامعات وتكدس الطلاب في الفصول والمدرجات يعد ظاهرة غير سليمة تؤدي الى زيادة النصاب التدريسي وتنعكس سلباً على عطائه لطلابه فضلا عن ان مثل هذا الوضع من زيادة النصاب التدريسي يجعل عضو هيئة التدريس المتعاقد يفكر في الانسحاب من كليات

تلك الجامعات الى مكان اخر يجد فيه مردوداً عالياً مجزياً ووقتاً متاحاً أكبر لعملية التدريس والبحث بدلاً من عمل يلقي عليه أعباء دراسية ثقيلة ، لذلك فأن على كليات تلك الجامعات اعادة النظر في سلم رواتب أعضاء هيئة التدريس من المواطنين المتقاعدين تحقيقاً لوجود هيئة تدريسية ثابتة ومتميزة .

ر- التأكيد على كليات تلك الجامعات اهتماماً ليست فقط بنشر المعرفة بين صفوف الطلاب ولكن تزويدهم بالقيم الاسلامية الصحيحة التي تتمثل بالمثابرة والجد والانضباط واحترام الوقت وتزويدهم بأخلاقيات المهنة وتوفيراً للهدر التربوي من جراء عدم انضباط الطلاب وأخذهم الدراسة بالجدية المطلوبة وتفادياً لذلك على كليات تلك الجامعات أن تتخذ مجموعة من الاجراءات التي سوف تدفع الطلاب الى الانضباط في الدراسة وأخذها بالجدية المطلوبة .وان تطبيق تلك الاجراءات سيكون عوناً لكل من الطلاب وكليات تلك الجامعات على تأدية الواجبات والمسؤوليات المنوطة بهم .

ز- يوصي الباحث بضرورة قيام كليات تلك الجامعات بتوفير الانشطة المختلفة التي تساعد الطلاب على المشاركة الاجتماعية واظهار مواهبهم وقدراتهم واستثمارها فيما يعود عليهم بالنفع واكسابهم الثقة من خلال التعامل المستمر فيما بينهم .

س- ضرورة وأهمية وجود خدمة الأرشاد الأكاديمي في كليات تلك الجامعات للطلاب وذلك لمساعدتهم على التغلب على المشكلات الدراسية والاجتماعية التي قد تعترض مسيرتهم الدراسية .

ش- يقترح الباحث على كليات تلك الجامعات ضرورة تلمس متطلبات سوق العمل والحرص على أن يكون خريجوها على قدر جيد من الاعداد والتأهيل ولا تتأثر الا من خلال رؤية واضحة لمتطلبات المجتمع من شتى نواحي تنميتة الاجتماعية والاقتصادية والتقنية وان تكون البرامج الأكاديمية عاكسة لهذه المتطلبات .

ص- التأكيد على كليات تلك الجامعات وتخفيفاً للضغط الهائل على جامعاتها في مسألة القبول أن تتوجه الى تكثيف برامج الابتعاث الخارجي ، شريطة أن تكون الدول التي يبعث اليها ممتازة بصورة جيدة ، ويكون الاشراف على الطلاب المبتعثين لتلك البلدان أشرافاً فعالاً ، يساعدهم في حل مشكلات تربيتهم ويساعدهم في الوقت نفسه على انهاء البرامج في المدة المحدودة.

ض- ضرورة وأهمية التأكيد على ان عملية التعليم لم تعد محصورة في عضو هيئة التدريس ، بل أصبحت تعتمد على الاسلوب الحديث الذي تشكل وسائل الأتصال المختلفة أساساً له مثل الحاسبات وشبكات المعلومات والبريد الالكتروني والانترنت . لذلك فأنه أصبح من الضروري أن توفر كليات تلك الجامعات هذه الوسائل فضلا عن المختبرات والورش المجهزة بمختلف الالات والأجهزة ، و أن للمكتبات دوراً فاعلاً في عملية البحث والاستقصاء، ولذلك فلا بد أن تنشئ كليات تلك الجامعات المزيد من المكتبات وتزويدها بالكتب والمراجع والأجهزة الحديثة ذات الصلة المباشرة بالمكتبات ومراكز البحوث داخل الوطن وخارجه .

ع- يقترح الباحث على كليات تلك الجامعات الالتزام بالكتاب الجامعي الجيد ذي الصلة بالمنهج المقرر ، وقربه من واقع الطلاب وبيئتهم له اثر طيب في نفوس المستفيدين ، يضاف الى ذلك أن الكتاب الجامعي يحددمسؤولية الطالب من المادة ولو بنسبة معينة ويوضع له الخطوط العريضة من المادة المطلوبة ، لذلك فأن على كليات تلك الجامعات أن تعمل على توفير الكتاب الجامعي الجيد مهماكانت التكلفة .

غ- مبادرة كليات تلك الجامعات الى حل المشكلات التي تعترض سبيل تنمية مجتمعاتها حيث ولى زمن انحصار الجامعات في أبراجها العاجية، بعيدة عن تلمس حاجات المجتمع ولعل أسلوب الجامعة المنتجة أسلوب بدأ العديد من الجامعات انتهاجه . لذلك أن على كليات تلك الجامعات أن تأخذ المبادرات في اقتراح الحلول المناسبة لتنمية مجتمعاتها لاسيما وان هذه المجتمعات هي في بداية طريق التنمية وتحتاج الى المساعدة الفنية والمشورة العلمية لمشروعاتها وخططها .

ف- يوصي الباحث كليات تلك الجامعات باعادة النظر في برامجها من وقت لأخر من خلال التقويم الذاتي من جهة واجراء التقويم الخارجي من جهة أخرى وذلك من ان البرامج المقدمة تحظى بقبول في سوق العمل وتؤدي الخدمة المرجوة للمجتمع ما يبرر ما تصرفه الدولة عليها من مواردمالية باهظة .

ق- يقترح الباحث بأن كليات تلك الجامعات ليست مطالبة فقط باعطاء الفرصة لاعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحوث ، بل وتشجيعهم على ذلك من خلال الحوافز المادية والمعنوية وخلق روح المنافسة في هذا المجال . يضاف الى ذلك اهمية ان يكون نصاب عضو

هيئة التدريس الأكاديمي مناسباً ، بحيث يسمح له بوقت كاف للتفرغ لاجراء بحوثه المختلفة أما للترقية أو للمشاركة في أيجاد الحلول لبعض المشكلات التي تعترض مجالات التنمية من خلال البحوث ذات العلاقة بالتطبيقات المختلفة .

ك- التأكيد على كليات تلك الجامعات بمراجعة سلم رواتب اعضاء هيئة التدريس بما يتناسب مع ظروفهم المعيشية ، ولكي لا يضطر عضو هيئة التدريس للأنخراط في الاعمال الخاصة رغبة منه في تحقيق دخل اضافي يساعده على تحمل أعباء الحياة الأخذة في الزيادة عاماً بعد أخر .وبذلك تكون كليات تلك الجامعات قد حاولت تحسين أوضاع المدرسين بالقدر الذي يجعلهم يكرسون جهودهم وعطاءهم لرسالتهم (التدريس ، والبحوث ، والخدمة العامة) .

المراجع

المراجع العربية

١- احمد سعيد درباس ، ادارة الجودة الكلية ، مفهومها وتطبيقاتها التربوية وامكانية الأفادة منها في القطاع التعليمي ، ورسالة الخليج العربي ، العدد الخمسون السنة الرابعة ، مكتب التربية العربي ، ١٩٩٤,

٢- بسام العربي ، مشكلات التعليم العالي ، دراسات المجلد الثاني والعشرين (أ) رجب ١٤١٩ هـ العدد السادس .

٣- بكر عبد الله بن بكر ،دور الجامعة في الصناعة ، دراسة وتأسيساً وتطوراً ، الندوة الفكرية الاولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٩٨٣,

٤- جامعة الكويت ، الدليل الأكاديمي ، الادارة والنظم واللوائح المعمول بها في جامعة الكويت ، مكتب مساعد المدير للشؤون العلمية ، الطبعة الاولى ، الكويت ، ١٩٨٩,

٥- جليل ابراهيم العريض ، عضو هيئة التدريس لجامعة دول الخليج العربي ، تأهيله وتقويمه ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٩٩٤,

٦- حسن بن عمر الحازمي ، التعليم التعاوني ، المفاهيم والتصنيفات وخطوات التنفيذ ، مجلس القوى العاملة ، الامانة العامة ، ١٤١٧,

٧- دارم البصام ، الاتجاهات المستقبلية للتعليم ، المجلة العربية للتربية ، المجلد السابع عشر العدد الاول ، ١٩٩٧,

٨- سالم بن سعيد القحطاني ، مدى ملاءمةمخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل ، دراسة استطلاعية ،الادارة العامة ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الثالث ، رجب ١٤١٩,

٩- سالي براون وفل ريس ، معايير لتقويم جودة التعليم لدى المدرسين في الجامعات والمعاهد العليا ، تقديم وترجمة احمد مصطفى حلمية ، دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٧,

١٠- سعاد عبد العزيز النافع ، نحو مكانة أخرى لكيات الادارات والانسانيات ، رسالة الخليج العربي ، العدد ٣٧ السنة الحادية عشرة ، مكتب التربية العربي ،١٤١١,

١١- سعد عبد الله بدري الزهراني ، التجربة الامريكية في تقويم مؤسسات التعليم العالي ، قدرة التعليم العالي ، رؤى مستقبلية ، الجزء الثالث ، ٢٥-٢٩ شوال ١٤١٨,

١٢- سعيد التل روفاقه ، قواعد التدريس في الجامعة ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، ١٩٩٧,

١٣- صبحي عبد الحفيظ قاضي ، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين التقليد والتجديد ، عكاظ للنشر ،جدة ، ١٩٨١,

١٤- عبد الرحمن بن احمد الصائغ ، نحومنظور شمولي لتقويم أداء الجامعات العربية ، أسلوب تحليل النظم لنموذج تقويمي فعال ، المؤتمر السابع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، الرياض ١٧-٢١ أبريل ١٩٩١,

١٥-عبد العزيز السنبل ونور الدين عبد الجواد، الادوار المطلوبة في جامعات دول الخليج العربية في مجال قدرة المجتمع ، مكتب التربية العربي ، ١٩٩٣,

١٦- عبد الله التركي ، الجامعة والمجتمع، مجلة الفيصل ، الرياض السنة الثالثة ، ربيع الثاني ١٤٠٠هـ .

١٧- عبد الله الكبيسي ومحمود قنبر ، دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع ،وقائع المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الرابعة والعشرين لمجلس اتحاد الجامعات العربية ، جامعة قطر ، ١٩٩١,

١٨- علي راشد ، الجامعة والتدريس الجامعي ، دار الشروق ، ١٩٨٨,

١٩- علي عبد العزيز العبد القادر ، عوامل الاهدار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد الثامن والعشرين ، عمان ، رجب ١٤١٣هـ.

٢٠- فخري رشيد خضر ، النقويم التربوي ، دار القلم للنشر والتوزيع ، دبي ,١٩٨٧

٢١- محمد احمد الرشيد ، التعليم العالي وسوق العمل ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية – رؤى مستقبلية ، الجزء الاول ، ٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨ هـ .

٢٢- محمد خيري وأخرون ، التقويم التربوي ،دار الفيصل الثقافية ،,١٩٨٥

٢٣- محمد عبد العليم مرسي ، التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي ، دراسة تحليلية تربوية لأعمال الندوة الفكرية الاولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية ،٩-١٢ ربيع الاول ١٤٠٢ هـ/ ٤-٧ يناير ١٩٨٢ .

٢٤- محمد عبد العليم مرسي ، التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ,١٩٨٥

٢٥- محمد منير مرسي ، التعليم الجامعي المعاصر ، قضاياه واتجاهاته ، القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٧٧.

٢٦- مليحان بن معيص الشبيبي وعلى بن سعيد القرني ، طرق التعليم وأساليب تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام ، مجلة جامعة الملك سعود ، العلوم التربوية بدول الخليج العربي ، مكتب التربية العربي ، الرياض ، ١٩٩٠.

المراجع الاجنبية

27- Balfour , G., The Educational System of Great British and Ireland ,Clarendon Press , Oxford ,1960.

28- Beards Iee D. O. , College Student Images of Key Occupations .American Psychological Association .Sept ., 1969 .

29- Clark Kerr , The uses the University , New York ,Harper & Rom publishers . 1975 .

30-Halsey ,H.A. and others , The Changing Functions of Universities in Education ,Economy and Society , the free press of Glencoe ,New York , 1963.

31-Jaroslar Pelican , The Idea of the University A Reexamination Yale Universty – Palm ,New Harver and London ,1992.

32-Regan William Modern Elementary Curriculum , 5th edition , York Halt . Rinchart & Winston , 1977.

33-UNISCO , Paris , 5-9 October , 1998 , Higher Education in the Twenty – Fiest Century Vision and Action , Arab Regional Conference on Higher Education .

What Higher Education for the Arab States at the Dawn of XX ist Centuey . Beirut , Lebanon , 2-5 March , 1998 .

34- University of Minnesota , College of Education Human Development , Center of Applied Research end Education Improvement (CAREI) , Assessment of Resources and Toole for Program . Accountability and Evolution , April 1997 .